

آثر الدين الخارجي على نصيب الفرد من النمو الاقتصادي خلال الفترة من (١٩٧٠-٢٠٢١)

The effect of external debt on per capita economic growth (1970-2021) during the period

جهاد شريف صبري خليفة

مدرس - المعهد الكندي العالي بالسادس من أكتوبر

المستخلص:

أن تاريخ الجمهورية المصرية حافل بالديون الخارجية على مدار فترة الدراسة (١٩٧٠-٢٠٢١)، حيث أنه في بعض الفترات قد وصل حجم الدين الخارجي إلى ما يزيد عن إجمالي الناتج المحلي الإجمالي، (١٣٢٪ من الناتج المحلي عام ١٩٨٨)، بالإضافة إلي ضعف كافة مؤشرات ثقل الدين خلال تلك الفترات. ولكن على الرغم من ذلك استطاعت مصر النهوض بمعدلات النمو وخفض نسب الديون بصورة كبيرة، خلال فترات أخرى من الدراسة.

وقد أظهرت نتائج علاقة الديون الخارجية بنصيب الفرد في الناتج المحلي الإجمالي علاقة عكسية، حيث كانت نسبة التغير في الديون الخارجية بوحدة واحدة تؤثر بنسبة ٠.٠٥٨- في نصيب الفرد من الناتج المحلي وهو ما يتفق مع الأدبيات الاقتصادية التي ترى أن الديون تكبل النمو الاقتصادي، وتساهم في خفض نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي.

والحالة المصرية تعد من الحالات القلائل التي استطاعت فيها الدولة أن تعد التوازن أكثر من مرة على مدار الخمسون عاماً الماضية من خلال مجموعة من السياسات الخارجية والداخلية والتي ذكرناها، وذلك يرجع إلي نجاح السياسة الخارجية في تلك الفترة، بالإضافة إلى سياسات الإصلاح الداخلي التي اتبعتها الدولة خلال فترات الدراسة من إجراءات تحرير اقتصادي ورفع للدعم الحكومي وزيادة أسعار الطاقة وتطبيق أنواع كثير من الضرائب. كل ذلك ساهم في ضبط معدلات النمو الاقتصادي في فترات كثيرة. ولكن على الرغم من تمتع الاقتصادي المصري بتنوع مصادر نموه، إلا أنه نمو غير مستدام، حيث أن القطاعات المحركة له قطاعات هشة وعرضة للصدمات الخارجية. فالمشكلة الأساسية للدولة تكمن في ضرورة تنمية أجهزتها الإنتاجية أو قطاعات الإنتاج الفعلية بها أولاد، لذا فإن المطلب الرئيسي للسياسة الاقتصادية في المقام الأول هو تنشيط الأجهزة الإنتاجية، وإعادة بناء قدراتها.

Abstract

Foreign debt has always been a major issue for the Egyptian Republic throughout its history (1970–2021), with some periods seeing external debt values surpass

the country's entire GDP (132% of GDP in 1988), in addition to the periods of weakness for all indicators of debt weight. Despite this, Egypt managed to increase growth rates and dramatically lower debt ratios over previous research periods.

The results of the analysis of the relationship between foreign debt and per capita GDP revealed an inverse relationship. Where the rate of change in the external debt by one unit affected -0.058 in the per capita GDP. Which is consistent with the economic literature that considers that debts hinder economic growth and contribute the Reducing per capita gross domestic product.

The Egyptian scenario is one of the few instances during the past fifty years when the state has been able to prepare the equilibrium more than once thanks to the external and internal policies that we mentioned. One of the most significant of these was the forgiveness of a significant portion of foreign debts, as well as the acquisition of significant amounts of foreign aid, whether Western or Arab, during the 1990s, which frequently helped to support the Egyptian economy due to the effectiveness of foreign policy at the time.

Despite the fact that the Egyptian economy enjoys a variety of sources of growth, it is an unsustainable growth, as the sectors that drive it are weak and susceptible to external shocks. The main problem of the state lies in the need to develop its productive apparatus or its actual production sectors first, as we suffer from a low level of productive capacity, especially agricultural, industrial, scientific and technological services. Therefore, the main requirement of economic policy in the first place is to revitalize the productive organs and rebuild their capabilities.

I. مقدمة:

تعد مشكلة الديون من أخطر المشاكل التي تواجه الدول النامية بشكل عام، حيث تعاني معظم الدول النامية من افتقارها إلى التراكم الرأسمالي والموارد اللازمة لعملية التنمية الاقتصادية، لذا تلجأ بعض الدول إلى الاقتراض باعتباره أحد مصادر التمويل المكتملة عندما يعجز الادخار المحلي عن القيام بوظائفه، وتعتبر تلك هي الآثار الإيجابية للمديونية إذا ما تعلق بتتمويل يؤدي إلى زيادة في النمو الاقتصادي. إلا أن تجارب الدول النامية أثبتت أن تلك الدول عندما تفرط في الاقتراض من الخارج فأنها تتحمل بأعباء خدمة دين تفوق قدرتها، وهذا يعرضها لمشاكل اقتصادية خطيرة، كالعجز في الموازنة العامة ونقص الاحتياطي النقدي، وارتفاع معدلات التضخم والبطالة، وتدهور أسعار الصرف. حيث أن القدرة على خدمة الديون والالتزامات الخارجية في الأجل الطويل ترتبط دائماً ارتباطاً قوياً بالنمو الاقتصادي وطبيعة وسرعة مسار عملية التنمية الاقتصادية، من هنا تأتي

أهمية توخي الحظر الشديد في إدارة الدين والتعامل معه في تلك الدول لما يمثله من أعباء اقتصادية واجتماعية تتحملها كافة قطاعات المجتمع والقطاع العائلي بصفة خاصة، فالأفراد داخل تلك الدول هم الذين يتحملون الأثر الأكبر، عندما تحدث مثل هذه المشاكل الاقتصادية. لذا يجب أن يكون أكبر اهتمامات صانع القرارات الاقتصادية في تلك الدول هو استهداف التوازن في إطار سياسة كلية وعامة تستهدف التنمية الاقتصادية والاجتماعية، والتي تعرف بوصفها التنمية الشاملة والتي تبدأ من إعادة بناء القدرات الإنتاجية الحقيقية، كما أنها تنمية تحريص على التوازن الاجتماعي العادل بصفة أساسية، حيث يمكن للتوازن الاجتماعي العادل أن يؤدي إلى زيادة الإنتاجية وزيادة نصيب الفرد من النمو الاقتصادي.

كما أنه يمكن أيضا أن تؤدي إدارة الدين بشكل صحيح في بعض الحالات إلى تحقيق الأهداف التنموية، حيث أن الإدارة الفعالة للدين في بعض الأحيان يمكنها أن تسهم في الاستقرار الاقتصادي. ولا يوجد معيار موحد يعتبر مقياسا مرجعيا للمستويات القصوى لحجم الدين الخارجي، كما لا يمكننا أن نقرر متي تفقد البلدان السيطرة على ديناميكية الدين، لذا أصبح من الضروري على الدول تقييم أثر استراتيجية الاقتراض بشكل دائم لمعرفة قدرتها على سداد أصل الدين وفوائده، وهذا يعد استباقاً لتقدير المخاطر المستقبلية والتكيف معها. وسوف نتطرق هنا لعرض تطور الدين الخارجي المصري وأثره على نصيب الفرد من النمو الاقتصادي.

الكلمات الرئيسية: أثر - الدين - الخارجي - علي - النمو

١. أهمية الدراسة:

تعتبر الدراسة بداية يستطيع الباحثون من خلالها الانطلاق لرؤية مستقبلية جديدة حول كيفية تحقيق تنمية مستدامة كما أنها تساعد متخذي القرار في إعادة وضع استراتيجية جديدة تقنن من استخدام القروض الخارجية بما يتناسب مع الظروف الحالية.

٢. الهدف من الدراسة:

تهدف هذه الدراسة إلي:

- عرض النظريات الاقتصادية المختلفة لأثر الديون الخارجية.
- تحليل المنافع والأعباء المترتبة على التمويل الخارجي.
- تطور حجم الديون المصرية.

- قياس أثر الديون الخارجية على نصيب الفرد من النمو الاقتصادي.

III. فرضيات الدراسة:

- أن استبدال الدين الخارجي محل الدين المحلي يُعد خياراً غير كفاء.
- تعتبر الدين الخارجي مصدراً مُكملاً للادخار المحلي لتحقيق نمو في بعض القطاعات.
- السياسة الخارجية للدولة تساهم في تخفيف الأعباء.
- إدارة الدين الخارجي بشكل غير صحيح تعمل على تفاقم المشاكل الاقتصادية.

IV. منهجية الدراسة:

سوف يتم استخدام الأسلوب الوصفي التحليلي، والأسلوب الإحصائي القياسي، من خلال تحليل السلاسل الزمنية واستخدام النماذج والعديد من الاختبارات.

V. الدراسات السابقة:

هناك العديد من الدراسات التي تعرضت لأثر المديونية على بعض المتغيرات الاقتصادية والنمو الاقتصادي منها على سبيل المثال لا الحصر.

- دراسة بعنوان External Debt & Economic Growth لكلاً من Diego R. – Johannes H. – Juan Marcelo، قامت تلك الدراسة بالتحقق من وجود علاقة غير خطية بين الدين الخارجي والنمو الاقتصادي وما إذا كانت هناك علاقة معكوسة على شكل حرف U بين الدين الخارجي والنمو الاقتصادي بعد نسبة دين معينة إلى الناتج المحلي الإجمالي. وقام الباحثين بفحص إجمالي ٣٠ دولة نامية تم اختيارهم عشوائياً ومنهم مصر باستخدام المنهج التحليلي وأيضاً القياسي باستخدام طريقة المربعات الصغرى OLS من عام (١٩٧٠ - ٢٠٠٣)، وتمثلت المتغيرات المستقلة في نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي وخدمة الدين للصادرات، والزيادة السكانية، والاستثمار الأجنبي المباشر، ونسبة الدين إلى الناتج المحلي الإجمالي، والانفتاح علي التجارة، وأشارت النتائج إلى وجود علاقة سببية في العديد من البلدان بين إجمالي الدين الخارجي والنمو الاقتصادي كما حدد الباحثين النسبة المثلي للدين الخارجي إلى الناتج المحلي الإجمالي لتلك البلدان هي ٥٤ % ، كما تشير الإشارة السالبة بين الانفتاح الاقتصادي والنمو الاقتصادي إلى وجود علاقة عكسية

بينهما حيث أن الانفتاح الاقتصادي طويل الأمد قد يتسبب في انخفاض الإنتاجية وذلك بسبب عدم وجود استثمارات محلية، ويفسر الإشارة الموجبة لمعامل الاستثمار إلى أن زيارة الاستثمارات تؤدي إلى زيادة الناتج المحلي الإجمالي. كما تفسر الإشارة السلبية لمعامل الزيادة السكانية أن الزيادة في عدد السكان برأس مال أقل أو حتى ثابت يؤثر بالطبع بالسالب على النمو الاقتصادي لأنه يجب أن يكون الزيادة في النمو الاقتصادي ثلاثة أضعاف الزيادة في النمو السكاني.

• دراسة بعنوان The Impact Of External Debt On Economic Growth in Nigeria

(1980-2012) من قبل الباحث Utomi Ohunma، حيث حول الباحث الإجابة على تساؤل هل توجد علاقة طويلة المدى بين الدين الخارجي والنمو الاقتصادي في نيجيريا، استخدم الباحث المنهج التحليلي في تفسير طبيعة متغيرات الدراسة بالاعتماد على مجموعة من المتغيرات وهي الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي كبديل للنمو الاقتصادي كمتغير تابع ورصيد الدين الخارجي، ومدفوعات خدمة الدين، وسعر الصرف كمتغيرات مستقلة. وأظهرت النتائج وجود علاقة غير مرنة بين الدين الخارجي والناتج المحلي الإجمالي الحقيقي حيث تغيير الوحدة في الدين الخارجي إلى إحداث تغيير نسبي في الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي ولكن بصورة أقل من التغيير في الدين الخارجي، وتوصل أيضًا الباحث إلى وجود علاقة غير مرنة بين مدفوعات خدمة المدين والناتج المحلي الإجمالي، كما توصل أيضًا إلى وجود علاقة إيجابية بين سعر الصرف والناتج المحلي الإجمالي الحقيقي حيث تغيير سعر الصرف بمقدار وحدة تؤدي إلى زيادة الناتج المحلي الإجمالي.

• دراسة بعنوان "Public Debt and Economic Growth in Egypt" مقدمة من الباحثة

Amal Elghotuy تقوم الورقة بتصنيف حجم مشكلة الديون في مصر مع التركيز على فترة ما بعد الثورة منذ عام ٢٠١١، ركزت الدراسة على أسباب ارتفاع مستوى الدين العام وتحليل أداء النمو الاقتصادي في آن واحد، كما تناولت العلاقة بين الدين العام والنمو الاقتصادي، ووفقاً لما تم عرضه في الدراسة، تم صياغة العديد من التوصيات التي تتمحور حول تخصيص النفقات العامة من قبل الحكومة بطريقة أكثر كفاءة للحد من ارتفاع نسبة الإنفاق إلى الناتج المحلي الإجمالي، وإعادة هيكلة مصادر الإيرادات مهمة لتوليد فائض مالي.

• دراسة بعنوان "منافع وأعباء التمويل الخارجي في مصر" مقدمة من دكتورة فادية عبد السلام ،

تهدف الدراسة إلى تحليل المنافع والأعباء من جراء الاعتماد على مصادر التمويل الخارجي (الاستثمار الأجنبية المباشرة، والقروض، والتحويلات) للوقوف على درجة فعاليتها وكفاءتها ثم القياس الكمي لتأثيرها على النمو الاقتصادي، وذلك بالتطبيق على (مصر وبعض الدول النامية خلال الفترة ٢٠٠٠-٢٠١٩) وقد أكدت الدراسة على أن التمويل الخارجي لا يُعد بديلاً للتمويل الذاتي للأشطة؛ إذ أن الإنتاجية وزيادة الدخل القومي بالشكل الذي يفوق أعباء خدمة هذا الدين،

كما استنتجت الدراسة أن الاستثمارات الأجنبية في القطاعات الإنتاجية في مصر لم تسهم بصورة كبيرة في نقل التكنولوجيا. ووفقًا لحسابات المكسب والخسارة؛ تشير النتائج إلى أن استبدال الدين الخارجي محل الدين المحلي يُعد خيارًا غير كفء من الناحية المالية، كما بينت النتائج أن الاستثمار الأجنبي المباشر له أثر إيجابي على النمو، وتقترح الدراسة بعض التوجهات؛ لجذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة، وإعادة توجيه تحويلات العاملين نحو المجالات المنتجة، وتطوير البنية التحتية، وترشيد الديون الخارجية. التمويل الخارجي له أعباء وتكاليف كبيرة؛ لذلك ينبغي أن يرتبط الدين الخارجي بزيادة القدرة التصديرية.

• دراسة بعنوان "External debt and economic growth in sub-Saharan African countries" من lyoha and Milton (1999) لتحديد أثر الديون الخارجية على النمو الاقتصادي في بلدان جنوب الصحراء الإفريقية خلال الفترة من 1970 إلى 1994، وتوصلت الدراسة إلى وجود تأثير سلبي للديون الخارجية على الاستثمار المحلي والأجنبي حيث أن الدين الخارجي يخفض الاستثمار وبالتالي يؤثر سلباً على النمو الاقتصادي.

• دراسة بعنوان "The Causality Analysis of External Debt Service and GNP: The case of Turkey" مقدمة من الباحث Karagol (2002) بحثت الدراسة طبيعة العلاقة بين خدمة الدين الخارجي والنمو الاقتصادي في تركيا خلال الفترة من 1956 إلى 1996، ووجد علاقة عكسية في الأجل الطويل بين خدمة الدين العام الخارجي والنمو الاقتصادي، وقد استخدم تقنية التكامل المشترك المتعدد.

• دراسة بعنوان "The Role of Domestic Debt Markets in Economic Growth" Abbas and Christensen (2007) أثبتت وجود علاقة إيجابية وقوية للدين الداخلي على النمو الاقتصادي في دراسة أجريت على 93 دولة من ذوي الدخل المتدني خلال الفترة من 1975 إلى 2004، وعلاقة سلبية للدين على النمو الاقتصادي في حالة تجاوزت نسبة الدين الداخلي 35% من الناتج المحلي الإجمالي.

.VI محددات النمو الاقتصادي

تعددت العوامل التي تؤثر في النمو الاقتصادي والتي نذكر منها في التحليل الاقتصادي لمنافع وأعباء الديون عدة محددات كان أهمها ما يلي:

- **التراكم الرأسمالي:** إن لكل شيء ثمن أو تكلفة وتكلفة التراكم رأسمالي هي التضحية بقدر من الاستهلاك الحالي، فلكي تحقق الدول نمو اقتصادي يتعين عليها الاستثمار بكثافة في القطاعات الإنتاجية الأسرع نموًا، كما أن الأمر قد يتطلب تخصيص نسبة لا تقل ٢٠٪ من الدخل للتكوين الرأسمالي.

- **الموارد الطبيعية:** وهي الأرض والمواد الأولية، والمعادن، كالذهب وخلفه، والبترو.

- **التكنولوجيا:** مستوى التقدم الذي تحققه الدولة من خلال الإنفاق على التعليم والأبحاث والبحث العلمي فكلما كانت الدولة تهتم بالإنفاق على البحث العلمي كلما حققت معدلات تكنولوجية أعلى وبالتالي إنتاج اعلي ونمو اعلي فكلها عوامل تؤثر بشكل مباشر على النمو الاقتصادي.
 - **النظام المالي:** يلعب النظام المالي دورًا هامًا في تعبئة المدخرات، وتوفير السيولة للاقتصاد الوطني، وزيادة الاستثمار المحلي بشكل ينعكس بالإيجاب على النمو الاقتصادي.
 - **الوضع السياسي:** إن الاستقرار السياسي محددًا هامًا من محددات النمو الاقتصادي، فهو يؤثر على القرارات الاقتصادية، ومن أهمها قرار الاستثمار فأوضاع السياسية المستقرة تساعد في خلق مناخ استثماري ملائم، ويزيد من ثقة المستثمرين مما يحفز الاستثمار ويرفع معدلات النمو الاقتصادي.
 - **التضخم:** يؤثر التضخم سلبيًا على النمو الاقتصادي، فهو يزيد من حالة الشك وعدم الاطمئنان في الاقتصاد، كما انه يعتبر بمثابة ضريبة على الاستثمار فارتفاع معدلات الفائدة الاسمي كما ذكر فيشر، تؤثر سلبيًا على النمو الاقتصادي.
 - **السكان:** هناك علاقة بين النمو الاقتصادي والسكان، ولقد تباينت وجهات النظر للاقتصاديين حول أثر الزيادة السكانية على النمو الاقتصادي بين الإيجابي والسلبي.
 - **التحرير المالي:** ربط العديد من الاقتصاديين النمو الاقتصادي بالانفتاح المالي، فلقد تبني الاقتصاديون نظرية التحرير المالي لما لها من أثر إيجابي على النمو الاقتصادي.
 - **السياسات الضريبية:** لقد أدخل الاقتصاديون عجز الموازنة العامة والمديونية الخارجية كأحد محددات النمو الاقتصادي وقد تم الاعتماد على نسبة العوائد الضريبية من الدخل المحلي الإجمالي كمقياس للسياسات الضريبية.
- ويوضح النموذج الكينزي للنمو الاقتصادي، أنه إذا كان الدخل عبارة عن قيمة الناتج الكلي، فإن أي زيادة مستهدفة فيه لا تتحقق إلا بزيادة قيمة الإنتاج الذي لا يتحقق إلا بزيادة الاستثمار العيني، وزيادة الطاقة الإنتاجية اللازمة لتحقيق توسع في قيمة وكمية الإنتاج الكلي.
- كما توضح نظرية النمو المتوازن للاقتصادي روز نشتاين، أنه لكي يخرج الاقتصاد من دائرة الفقر والتخلف لا بد أن تكون خطط التنمية الشاملة ضخمة ومتلاحقة، وأن تتسم ببرامج الاستثمار بدفعة كبيرة حتى يمكن التغلب على القصور الذاتي للاقتصاد والركود، ودفعه نحو مستويات أعلى للإنتاج والدخل، وأن حكومات البلاد النامية يجب أن تقوم بإعداد مشروعات التنمية لضمان زيادة الدخل بقدر يكفل زيادة الطلب الفعال، ومن ثم نجاح المشروعات في مجموعها.
- ولضمان معدل مناسب ومرتفع للدخار في اقتصاد يتميز بانخفاض مستوى دخل أفرادها فان ذلك يتم عن طريق الزيادة في الاستثمارات القائمة على تحريك موارد إضافية كامنة، مثل القوة العاملة العاطلة،

- وفي الوقت نفسه يجب أن تتخذ بعض التدابير الخاصة، عن طريق الضرائب لرفع المعدل الحدي للدخار على هذا الدخل الإضافي، ومن ثم فإن اختلال النمو الاقتصادي يحدث من خلال عدة قنوات هي:
- **معدلات التضخم:** انخفاض التراكم الرأسمالي المحلي يؤدي إلى انخفاض الاستثمار ونقص الإنتاج مما يرفع الأسعار ومعدلات التضخم.
 - **سعر الصرف:** خفض قيمة العملة المحلية ليس وحده في إمكانه تحفز الصادرات خاصة في ظروف انعدم مرونة الجهاز الإنتاجي، ونقص الإنتاجية، وهو يساهم أيضاً في رفع الأسعار المحلية.
 - **أسعار الفائدة:** رفع أسعار الفائدة طويلة الأجل على الائتمان يؤدي إلى مزيد من الانخفاض للاستثمار المحلي.
 - **الصادرات:** زيادة معدلات التضخم المحلي تؤدي إلى رفع قيم المنتجات التصديرية عالمياً ونقص الطلب عليها وبالتالي نقص الحصيلة التصديرية.
 - **الواردات:** خفض قيمة العملة المحلية يؤدي إلى رفع تكلفة الاستيراد، وهو عامل ذو أثر سلبي على الميزان التجاري وميزان المدفوعات.
 - **عجز الموازنة العامة:** انخفاض الاستثمار والإنتاج وانخفاض حصيلة الضرائب على أرباح الشركات ونقص الصادرات، يؤدي إلى انخفاض الإيرادات العامة للدولة عن إنفاقها، ويحدث عجز الموازنة العامة
 - **الاحتياطي النقدي:** نتيجة لتعويض الفجوة التجارية ينخفض الاحتياطي الأجنبي، وبالتالي تتجه الدولة إلى المديونية الخارجية.
 - **ميزان المدفوعات:** نتيجة لعجز الميزان التجاري، وعجز الموازنة العامة يحدث عجز ميزان المدفوعات
- VII. الديون الخارجية في الفكر الاقتصادي**

١- المدرسة التقليدية (Conventional school) :

اعتقد أصحاب المدرسة التقليدية أن هناك مخاطر للقروض العامة علي الدولة حيث بنوا آراءهم على افتراضين هما، ثبات كمي النقود المعروضة وعدم تزايد الإنفاق الحكومي، وافتراض التوظيف الكامل، واعتبر أصحاب هذه النظرية أن القروض مصدراً استثنائياً لا يجوز اللجوء إليه إلا في أضيق الحدود. وأن السياسة المثلى هي الحد من الاقتراض والإسراع في سدادها وانطلقت أفكار هذه المدرسة من إيمانهم الشديد بضرورة

عدم تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية إلا في أضيق الحدود، كما يرى أصحاب هذه المدرسة أن أسباب أتجاه الدول النامية للقروض الخارجية تتمثل فيما يلي:

- **فجوة الموارد المحلية:** نقص المدخرات المحلية عن الاستثمارات اللازمة لتحقيق معدلات النمو المخطط لها، ويتفاوت حجم هذه الفجوة بتفاوت الظروف السائدة في المجتمع من معدل نمو، عدد السكان، والميل الحدي للادخار... الخ

- **فجوة التجارة الخارجية:** والمقصود بها نقص الصادرات عن الواردات أو فجوة العملات الأجنبية ولتغطية هذه الفجوة غالباً ما تلجأ الدول إلى أحد الإجراءات الآتية:

▪ الحد من الواردات (تقليل الواردات)

▪ تخفيض سعر صرف العملة أو تحرير سعر الصرف.

▪ الاقتراض من الخارج، وهو يعد مصدراً أضفياً للعملات الأجنبية يساهم في سد العجز

وبذلك تقوم القروض بسد أكبر الفجوتين، $(I - S) > (M - X)$

٢- المدرسة الكينزية: (Keynesian school)

تري هذه المدرسة ضرورة تدخل الدولة لتحقيق التوازن من خلال تطبيقها للسياسات المالية والنقدية، فهي تري أن القروض كباقي الأدوات الأخرى من حق الدولة أن تستخدمها في تحقق أهداف التنمية، كما يري أصحاب هذه المدرسة أن تأثير الديون على الدخل والاستهلاك أقل من تأثير الضرائب، وذلك لأن التوسع في الإنفاق العام عن طريق الاقتراض سيؤثر بشكل إيجابي على الطلب الكلي في الاقتصاد وبالتالي يزيد من التوظيف الكلي وبالتالي ويزيد الدخل القومي. وبذلك يعتبر كينز أول من أسس لسياسة التمويل بالعجز في حالة عدم التوظيف الكامل. فهو يطالب الدولة بالتدخل لتعويض أي نقص يحدث في الطلب الفعال حتى وأن كان من خلال الاقتراض.

كما يرى انه على المدى القصير ومع افتراض ثبات الأجور والأسعار، سيكون هناك دور كبير للديون الحكومية المتمثلة في السندات الحكومية في تحفيز الطلب الإجمالي من خلال تمويل عجز الموازنة العامة، وبالتالي تحسن أداء الاقتصاد الكلي. كما يعتقد الكينزيون أن تأثير الإنفاق الحكومي يظل دائماً إيجابياً أياً كان نوع الإنفاق، وأن كانوا قد تعرضوا لفكرة اختلاف فعالية بعض أنواع الإنفاق عن الأنواع الأخرى، حيث أن الإنفاق الرأسمالي مثلاً يكون أكثر فعالية من الإنفاق الاستهلاكي، فإذا كان الدين موجهاً لتمويل السلع الرأسمالية، فإن العلاقة قصير الأجل ستكون إيجابية بسبب تأثير الإنفاق الرأسمالي على النمو الاقتصادي، وعلي العكس من ذلك علاقة الدين بالإنفاق على المدى الطويل، انطلاقاً من مبدأ المخاطر المستحدثة نتيجة المديونية المرتفعة، ولكن بشكل عام فإن زيادة الإنفاق الكلي تؤدي إلى زيادة الناتج المحلي الإجمالي على المدى القصير وبالتالي تحسن أداء الاقتصاد.

٣- المدرسة التجديدية: (Revisionist school)

تري هذه المدرسة أن تحقيق التنمية في البلدان النامية لا يكمن في تقديم القروض وإنما يكمن في تشجيع حرية التجارة وان جزاء كبير من هذه القروض يستخدم لزيادة الاستهلاك وليس لزيادة الادخار، ظهرت هذه المدرسة على يد ميلتون فريدمان، وهي تقترض دور محدود للدولة في النشاط الاقتصادي وترى أن السبب الرئيسي لعجز الموازنة العامة هو تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي، وتعارض تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي من خلال الاقتراض، لأنه يؤدي إلى زيادة العجز في الموازنة وظهور التضخم وعدم استغلال الموارد الاقتصادية بشكل أمثل.

وإن ما يمكن تطبيقه على الدول المتقدمة لا يمكن تطبيقه على الدول النامية حيث انخفاض مستوى الدخل والادخار، وبالتالي عجز التكوين الرأسمالي في الدول النامية عن تنفيذ المشروعات التنموية. كما يرى أصحاب هذه المدرسة أن القروض والمساعدات ليس لها تأثيراً إيجابياً في عملية النمو الاقتصادي، بل يرون أنها تؤدي إلى تعطيل عملية النمو، وتعمل على تخريب اقتصاديات الدول النامية، وهم يرون انه على خلاف رأي المدرسة التقليدية بأن للاستثمار الأجنبي المباشر دوراً إيجابياً في تحقيق عملية التنمية للدول النامية.

VIII. أنواع الديون الخارجية

تقسيم الديون الخارجية وفقاً لمعايير متعددة يأتي في مقدمتها معيار سلطة الإقراض والتي تنقسم إلى ديون رسمية وديون تجارية، والتي تُعرف في المؤسسات المالية الدولية بالديون العامة والخاصة، والعامل الحاسم في التفريق بين الديون التجارية والديون الرسمية هو نوع الدائن وليس المدين، حيثُ إذا كان الدائن حكومة كان الدين رسمياً، وإذا كان الدائن شركة خاصة سواء كان بنكاً أو شركة خاصة أجنبية يكون الدين ديناً تجارياً حتى لو كان المدين هو الحكومة. والديون الخارجية تقسم حسب المعايير الآتية:

١. **القروض المضمونة من الحكومة:** هي القروض التي تقدمها الحكومات والمؤسسات المالية الدولية، مثل البنك الدولي وصندوق النقد الدولي وصناديق التنمية المختلفة، سواء كانت إقليمية أو دولية وتتميز هذه القروض بأنها قروض ميسرة، من حيث طول فترة سداد القرض وفترة الإذن، وسعر الفائدة المنخفض وتنقسم إلى:

A. القروض الثنائية الرسمية: القروض الثنائية الخارجية هي القروض المتعاقد عليها بين الدولة المدينة والحكومات بما في ذلك البنوك المركزية في البلد الدائن هذا يعني أنها من قبل الحكومات أو الوكالات الرسمية، وهناك نوعان أساسيان من هذه القروض:

النوع الأول: هو القروض السلعية، وخاصة قروض المنتجات الغذائية والتي تمثل نسبة كبيرة من حجم رأس المال المصدر إلى الدول النامية، حيث يحقق هذا النوع من القروض الاحتياجات لهذه البلدان التي تعاني من نقص حاد في مواردها الغذائية، ويتم تسوية هذا النوع من القروض بالعملة المحلية للبلد المدين ولأنه لا يتم سداده بالعملة الأجنبية، يتم استخراج التكلفة من الدين العام الخارجي للبلد. (تقوم الولايات المتحدة الأمريكية بدوراً بارزاً في هذا النوع من القروض)

النوع الثاني: هي القروض المتعاقد عليها بين الدول الدائنة والمدينة على أساس شروط معينة، هذا النوع من القروض يقع ضمن الدين الخارجي للبلد، وتكون التسوية في هذه الحالة بالعملة الأجنبية وتعتبر المساعدات العسكرية ضمن هذه الفئة.

B. القروض الرسمية المتعاقد عليها مع المنظمات الدولية المتعددة الأطراف: وهي القروض التي تقدمها المنظمات الدولية متعددة الأطراف مثل البنك الدولي، وبنك التنمية الإقليمي، والوكالات المتعددة الأطراف والمؤسسات الدولية الأخرى.

C. القروض الخارجية من القطاع الخاص: تشمل السندات من مؤسسات الاستثمار الخاصة التي يخضع تدفقها داخل البلدان النامية لقرارات المساهمين أو ممثليهم وهي تشمل قروض التصدير، والتسهيلات للموردين، والقروض من البنوك التجارية، والصناديق الخاصة، بالإضافة إلى تقديم سندات للإقراض في الأسواق المالية.

D. قروض من البنوك الأجنبية والصناديق الخاصة: هي القروض التي تحصل عليها البلدان النامية من البنوك التجارية أو الصناديق الخاصة من أجل تمويل العجز في ميزان المدفوعات، وغالبا ما يتم تحديد أسعار الفائدة عليها في ضوء أسعار الفائدة للقروض قصيرة الأجل السائدة في الدولة المقترض منها، ومعدلات الفائدة على القروض قصيرة الأجل في الأسواق الدولية، ويستخدم هذا النوع من القروض في تمويل استيراد السلع الاستهلاكية الضرورية والوسيلة من أجل تشغيل الطاقة الإنتاجية.

E. سندات القروض التي تقدمها الأسواق الدولية: هي سندات يتم طرحها في أسواق رأس المال في البلدان المتقدمة، حيث يقدم البلد المدين سندات بقيم مختلفة بسعر فائدة جاذب للمستثمرين، وفترة زمنية قصيرة، ويقوم المستثمرون الأفراد في البلدان الرأسمالية للاكتتاب في هذه السندات، ويعتمد الاكتتاب على الثقة التي تتمتع بها الدولة المالكة للسندات في أسواق رأس المال الدولية. وتتمثل الأعباء الخارجية الناشئة عن هذا النوع من الموارد الأجنبية في القواعد المفروضة على السندات، وكذلك الالتزام بدفع مبلغ هذه السندات عند استحقاقها.

٢. حسب مدد السداد: وتنقسم الديون الخارجية حسب السداد إلي:

A. ديون قصيرة الأجل: وهي الديون التي تسدد في مدة أقصاها سنة، وتتميز بارتفاع تكاليفها ولا تلجأ إليه الدول إلا في حالة عدم إمكانية حصولها على القروض طويلة الأجل، وخاصة عندما تريد تصحيح العجز المؤقت في موازنتها.

B. ديون طويلة الأجل: وهي الديون الواجبة السداد خلال فترة زمنية أكبر من سنة وقد تزيد عن عشرة سنوات، ويتصف هذا النوع بانخفاض تكاليفه مقارنة بالنوع الأول وكثرة تسهيلات وعادة ما يضاف إليه نوع آخر هو الدين متوسط الأجل المرتبط بالخطط الاقتصادية، وتحتوي الديون طويلة الأجل على ما يلي:

- **ديون مضمونة علناً:** وهي قروض لشركات خاصة يحصل عليها المقترض وتكون مضمونة السداد بوساطة عامة الحكومة أو جهة رسمية.
- **ديون خاصة غير مضمونة:** وهي ديون مستحقة لجهات غير حكومية ولا تضمنها الدولة وشروطها صعبة من حيث السداد والفائدة.
- **ديون عامة:** وهي قروض ترجع إلى الحكومات والبنوك المركزية في الدول ذات الفائض في ميزان المدفوعات.

IX. مؤشرات مخاطر الدين الخارجي

يوجد مجموعة من المؤشرات التي تساعد في اكتشاف مخاطر الدين الخارجي ومن ثم تستخدم هذه المؤشرات لتحليل استدامة الدين، كما إنها تساعد على تقييم ثقل دين أي دولة وتحديد المخاطر، وبالرغم

من فائدة هذه المؤشرات إلا انه يوجد مشاكل في تحديد المستويات الحرجة أو حتى المقبولة لهذه الديون. وأبرز هذه المؤشرات هي:

١. **خدمة الدين إلي الصادرات:** يعتبر مؤشر استدامة لأنه يقيس نسبة الصادرات إلى خدمة المديونية، مدى هشاشة خدمة الدين لانخفاض غير متوقع في الصادرات، كما انه يعكس أهمية الدين القصيرة في خدمة المديونية. أن مستوى الاستدامة يتحدد بمستوى أسعار الفائدة وبفترة آجال المديونية، حيث أن ارتفاع نسبة الديون قصيرة الأجل ترفع من هشاشة خدمة المديونية، كما أن هذا المؤشر يأخذ في الاعتبار مشاكل السيولة ويمكن أن يكون أقل فائدة من مؤشر السيولة (الاحتياطي الأجنبي/الديون القصيرة).

٢. **مؤشر نسبة الاحتياطي إلى إجمالي الديون:** يوضح هذا المؤشر موقف السيولة الخارجية للدولة ، ومن ثم قدرتها على مواجهة أعباء مديونيتها المترتبة على القروض التي تحصل عليها للمحافظة على سعر الصرف وعلى سياساتها الاقتصادية حينما ينشأ عجز طارق أو مؤقت في ميزان المدفوعات لذا تلجأ لهذه الاحتياطات كبديل لإجراء الموائمة التي ربما تحتاج إليها لعلاج العجز في ميزان المدفوعات و تتمثل هذه الموائمة في تخفيض سعر الصرف وإتباع سياسات انكماشية وخاصة وأن فعالية تخفيض أسعار الصرف بغرض إعادة توزيع الموارد(التقليل من عجز في الحساب الجاري) أمر مشكوك فيه .

٣. **مؤشر الديون الخارجية إلى الناتج المحلي الإجمالي:** يعتبر هذا المؤشر من أكثر المؤشرات دلالة لارتباطه بمتغير هام وهو الناتج المحلي الإجمالي والذي يمثل القوة الاقتصادية الرئيسية. وكلما زادت هذه النسبة دل ذلك على زيادة اعتماد البلد على العالم الخارجي في تمويل الاستثمار والإنتاج والاستهلاك. وإذا كانت الديون تمثل حقوقاً للغير فإن ارتفاع هذه النسبة إنما يعني زياد هذه الحقوق. وبالرغم من أهمية هذا المؤشر إلا أنه لا يعطي صورة دقيقة عن قدرة الدولة المدينة على تسديد ديونها على المدى البعيد لأن ذلك يعتمد على طول مدة القرض، شروط القرض، نوع ومعدل الفائدة، وحصة الاستهلاك المحلي من الناتج المحلي الإجمالي.

٤. **مؤشر القيمة الحالية للدين إلى الإيرادات الحكومية:** وهو مؤشر القيمة المستقبلية لخدمة الدين المخصوم بسعر فائدة بمخاطرة حيادية على الإيرادات الضريبية للحكومة. ويقاس الاستدانة في الدول ذات الاقتصاد المنفتح والتي تعاني من قيد الميزانية الناجم عن ارتفاع خدمة المديونية. وقد يدل هذا المؤشر لسنوات عديدة على أن الدولة تواجه المشاكل ضريبية ومالية لخدمة المديونية.

X. الأثار المترتبة على الديون الخارجية في الدول النامية:

١. **الأثر على تعبئة المدخرات المحلية:** تؤثر الديون الخارجية على المدخرات المحلية باعتبار أن سداد أقساط الديون وفوائدها المتمثلة في حصيله مدفوعات الديون تستقطع جزءاً من الدخل القومي

كان من الممكن أن يزيد من حجم المدخرات المحلية وبالتالي الاستثمار المحلي. ومن الضروري هنا توضيح الفرق بين الاستثمار عن طريق الادخار المحلي والحصول علي الديون الخارجية لاستثمارها، فالحصول علي القرض الخارجي المصحوب بأسعار فائدة عالية سيضعف من الكفاية الحدية لرأس المال، والذي بدوره يؤدي إلي انخفاض الإنتاجية الحدية، بمعنى أن تكلفة هذه الاستثمارات في حالة ارتفاع أسعار الفائدة ستكون عالية جداً، و في نفس الوقت ستكون قدرة الدولة علي الوفاء بالالتزامات المستحقة عليها للخارج ضعيفة نظراً لانخفاض العائد، وذلك سيؤثر سلباً علي الاقتصاد القومي، لكن درجة التأثير تعتمد بالدرجة الأولى علي أيهما يتغير أكثر الكفاية الحدية أم سعر الفائدة وحينها يتم قياس إثرها علي الاقتصاد، وذلك علي عكس الوضع عندما يتم الاستثمار بالمدخرات المحلية، لان تكلفة الاستثمار حينئذ ستكون منخفضة نسبةً إلي الاستثمار بالدين الخارجي ، وبالتالي سيكون العائد أكبر .

٢. **الأثر علي التضخم:** يوجد علاقة قوية بين حجم الدين الخارجي وارتفاع مستوى الأسعار في الدول المدينة، بالإضافة إلي أن هناك عوامل أخرى تؤدي إلي ارتفاع مستوى الأسعار مثل الاختلال الهيكلي و السياسات النقدية والمالية التوسعية، ولكن الدين الخارجي يمكن أن يفسر جزئياً من الارتفاع في مستوى الأسعار على اعتبار أن الأسعار تميل نحو الارتفاع عندما تكون المشروعات التي تم تمويلها عن طريق القروض الأجنبية لا تعمل بطاقتها القصوى وهو الأمر الشائع في الدول النامية، أو تكون القروض مشروطة بتوريد مواد خام أو سلع نصف مصنعة من البلد المقترض وبالتالي فإن أسعار هذه المواد في بعض الأحيان تتزايد محلياً نظراً لنقصها محلياً، كما أن ضعف القدرة الاستيرادية للدولة نتيجة لارتفاع خدمة الديون الخارجية له أثر كبير على ارتفاع أسعار السلع الأساسية والضرورية مما يؤدي في النهاية إلى ارتفاع عام في الأسعار.

٣. **الأثر على سعر صرف العملة:** أن أي انخفاض في سعر العملة المحلية سيعمل على زيادة قيمة الدين الخارجي بالنسبة إلي الناتج المحلي الإجمالي باعتبار هذا الناتج مقيم نقدياً بأسعار صرف محلية للدولة المدينة بمعنى أكثر وضوحاً أن تخفيض سعر الصرف الاسمي سيزيد تلقائياً من أعباء الدين كما أن ارتفاع معدلات التضخم وتقلباتها يعتبر من متغيرات عدم اليقين التي تولد حالة عدم الاستقرار الاقتصادي الناجم عن السياسات الاقتصادية الكلية المتبعة والتي ستؤثر سلباً على النمو الاقتصادي، والتي تأخذ بالحسبان عند إقدام المؤسسات الدولية كصندوق النقد الدولي في تقديم قروض جديدة خاصة قروض التصحيح الهيكلي، بمعنى أنها ستحد من حصول الدولة على قروض خارجية إضافية. كما أن ارتفاع الدين الخارجي للدولة ومواجهتها للأعباء المتركمة في صورة خدمة الدين سيستنزف احتياطياتها من النقد الأجنبي وتضعف قدرتها المالية ويضعف الهيكل الاقتصادي خاصة عندما تضغط هذه الأعباء على الواردات التي ربما تكون أساسية كالسلع الوسيطة أو الغذائية أو الآلات والمعدات والتي تعيق النمو الاقتصادي في أي دولة، والذي هو أساساً يتأثر

بالتضخم وسعر الصرف ، كما أن احتياطي النقد الأجنبي يمكن اعتباره مؤشر على قدرة الاقتصاد على تسديد الديون الخارجية، فهو مخزون الأمان الذي يساعد الدولة على مواجهة الأزمات الطارئة من جهة، ولأنه يحدد ثقة الدائن بالمدين من جهة أخرى.

٤. **الأثر على النمو الاقتصادي:** أن كثرة الديون الخارجية تؤثر على النمو الاقتصادي من خلال تأثيرها على ما سبق من عوامل بالإضافة إلى انخفاض التراكم الرأسمالي، فمع زيادة الديون في الدول النامية تتجه حكومات تلك الدول إلى زيادة معدلات الضراب مما يؤدي إلى اتجه المستثمرين لخفض الاستثمارات لتوقعهم انخفاض العوائد بسبب زيادة الضرائب، وهذا الإجراء الضريبي يثبط المستثمرين المحليين والأجانب معاً ومن ثم التراكم الرأسمالي لتلك الدول، كما أن المستثمرين في الدول ذات المديونية العالية يتراجعون عن قراراتهم الاستثمارية بسبب أن جزء كبير من إيرادات الصادرات سيستخدم لخدمة الدين الخارجي وسيبقى جزء قليل متاح للاستثمار و استيراد المواد اللازمة للإنتاج، وبالتالي سينخفض الإنتاج وينخفض معه النمو الاقتصادي، أيضاً تؤثر الديون بطريقة غير مباشرة على النمو الاقتصادي عن طريق التأثير السلبي لخدمات الديون على النفقات العامة والتي تشمل الخدمات الاجتماعية والصحية والتعليمية مما يؤثر سلباً على رأس المال البشري وبذلك تكون خدمة الدين الخارجي مؤثرة على النمو الاقتصادي من خلال أثر يسمى أثر التضخم.
٥. **الأثر على الصادرات:** ويكمن هذا الأثر في التأثير السلبي للدين الخارجي على إنتاجية الدولة، فكما عرضنا في النقاط السابقة أن هناك أثر للديون على الادخار المحلي وبالتالي علي التراكم الرسمالي والاستثمار المحلي، وأيضاً علي التضخم وارتفاع الأسعار، ونقص الاحتياطي النقدي من العملة الأجنبية، مما يؤدي في النهاية إلى انخفاض الإنتاجية وانخفاض معدلات النمو وبالتالي انخفاض الحصيلة التصديرية، وهناك نتيجة أخرى مرتبطة بهذا الأثر وهي أن ارتفاع نسبة الدين الخارجي إلى الناتج المحلي الإجمالي ومن ثم ارتفاع نسبة خدمة الدين ربما يجعل القطاعات الاقتصادية الداخلية تقوم بتحويل الأموال والأرباح المتحققة إلى الخارج بدلا من ادخارها بالداخل وتحويلها إلى استثمارات وذلك بسبب التخوف المستقبلي من الوضع الاقتصادي، وبالتالي ينخفض الاستثمار والإنتاج ومن ثم الصادرات.

XI. الديون الخارجية المصرية وتطورها منذ ١٩٧٠-٢٠٢٢:

١. المرحلة الأولى:(١٩٧٠-١٩٨١)

بداية هذه المرحلة كانت في عام ١٩٧٠، حيث ارتفع الدين الخارجي إلى حوالي ١.٨ مليار دولار وذلك بسبب الاستعداد لخوض حرب أكتوبر، وعقب انتهاء من الحرب وفي عام ١٩٧٩ تضاعفت ديون مصر الخارجية لأكثر من ثمانية أضعاف ما بدأت به الفترة حيث وصلت إلى ١٤.٩ مليار دولار، كما وصلت نسبة الديون الخارجية للناتج المحلي الإجمالي إلى ما يقرب ٨٣٪ من حجم الناتج المحلي الإجمالي، و

أصبحت خدمة الدين حوالي ضعف ما كانت عليه في أول الفترة حيث كانت ٢٧٠.٢ مليون دولار في عام ١٩٧٠ ثم أصبحت ٥١٨.٥ مليون دولار في عام ١٩٧٩، وفي نهاية عام ١٩٨١ وصلت الديون الخارجية إلي رقم ضخم حيث أصبحت حوالي ٢٢ مليار دولار وهو ما يمثل قيمة الناتج المحلي الإجمالي بالكامل أي بنسبة ١٠٠٪ من الناتج المحلي الإجمالي، كما وصلت خدمة الدين الخارجي ١.٥٥ مليار دولار. وقد اتسمت تلك الحقبة من الزمن بأحداث سياسية كثيرة ومتنوعة انعكست على الوضع الاقتصادي لمصر وعلى حجم الديون الخارجية حيث قامت في تلك الحقبة الزمنية حرب أكتوبر وما ترتب عليها من خسائر كبير في المعدات والمنشآت العسكرية، والذي انعكس على الأوضاع الاقتصادية بشكل عام من حيث انخفاض الإنتاجية وارتفاع معدلات البطالة وانخفاض معدلات النمو الاقتصادي.

وفي ظل كل هذا الأوضاع الاقتصادية المرتبكة جاءت اتفاقية السلام مع إسرائيل، وكان لها أثر كبير في حدوث رضاء عام من العالم الغربي عن مصر وتقديم يد العون لها، حيث عرض عليها المزيد من القروض لدعم اقتصادها، ولكن على الجانب الآخر نتج عن تلك الاتفاقية مقاطعة من دول الخليج لمصر وعودة الكثير من العملة المصرية بدول الخليج، كما أن تلك الفترة أيضاً بدأت فيها مصر عصر جديد من الانفتاح الاقتصادي على العالم الخارجي، واتبعت مجموعة من السياسات الاقتصادية المتناقضة. بالإضافة إلى وجود قطاع عام مكبل ولم يتم تجديد بنيته الإنتاجية، وبين اتجاه حركة الاستيراد الموسع بشكل غير منضبطة، زادت الديون بشكل رهيب أصبحت فيه الدولة مدين بما يمثل ١٠٠٪ من حجم الناتج المحلي الإجمالي، بالإضافة إلى عدم التوصيف الدقيق للهوية الاقتصادية فلا هي دولة اشتراكية، ولا هي دولة تقوم على اقتصاد السوق حر. والجدول التالي يوضح إجمالي رصيد الدين الخارجي

جدول رقم (١) إجمالي رصيد الدين الخارجي، خدمة الدين على الدين الخارجي، إجمالي الناتج المحلي، نسبة الدين

الخارجي للناتج المحلي الإجمالي، خلال الفترة من ١٩٧٠-١٩٨١

السنة	إجمالي رصيد الدين الخارجي (الدين المستحق والمنصرف، بالأسعار الجارية للدولار الأمريكي)	خدمة الدين على الدين الخارجي، إجمالي (إجمالي خدمة الدين، بالأسعار الجارية للدولار الأمريكي)	إجمالي الناتج المحلي (القيمة الحالية بالدولار الأمريكي)	نسبة الدين الخارجي للناتج المحلي الإجمالي
1970	1,801,624,657	270,283,056	8,042,200,452	0.22
1971	2,049,117,408	224,695,281	8,609,283,346	0.24
1972	1,952,436,871	364,046,244	9,299,638,056	0.21
1973	1,991,608,099	441,845,400	10,098,534,613	0.20
1974	2,209,478,866	301,610,793	9,228,963,225	0.24
1975	4,835,420,182	305,440,220	11,632,178,869	0.42
1976	6,357,338,118	266,772,124	13,315,988,083	0.48
1977	11,733,540,781	498,210,027	14,400,806,876	0.81
1978	12,857,846,528	583,016,384	14,811,704,063	0.87
1979	14,905,845,251	518,518,468	18,020,571,429	0.83
1980	19,130,724,408	1,235,186,590	21,669,908,176	0.88

1.00	22,136,081,081	1,551,397,108	22,077,857,202	1981
------	----------------	---------------	----------------	------

المصدر: بيانات البنك الدولي

٢. المرحلة الثانية: (١٩٨١-٢٠١١)

أما تلك المرحلة فقد بدأت من عام ١٩٨١ حتى ثورة يناير عام ٢٠١١ ولمدة ٢٩ عاماً، وقد اتسمت تلك الفترة باستمرار السياسات المتبعة في الفترة السابقة مثل ليبرالية الاقتصاد المصري والالتزام باتفاقية كامب ديفيد لعام ١٩٧٩. كما بدأت تلك المرحلة بما انتهت إليه المرحلة السابقة من حجم ديون خارجية يمثل حوالي ٢٢ مليار دولار بما يمثل نسبة ١٠٠٪ من الناتج المحلي الإجمالي، كما كانت خدمة الدين الخارجي حوالي ١.٥٥ مليار دولار.

وسوف نقوم بتقسيم تلك المرحلة إلى ثلاث فترات **الفترة الأولى منها تبدأ (١٩٨١-١٩٨٨)** وخلال الفترة توالى حجم الديون في النمو حتى وصلت قيمة الديون الخارجية عام ١٩٨٨ إلى ضعف ما كانت عليه عام ١٩٨١ فأصبحت حوالي ٤٦.١ مليار دولار، ووصلت خدمة الديون أيضاً إلى ضعف ما كانت عليه فأصبحت حوالي ٢.٩ مليار دولار، وبذلك وصلت نسبة الديون الخارجية إلى ١٣٢٪ من الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة الأولى من المرحلة الثانية.

وترجع أسباب زيادة الديون في تلك الفترة إلى عدم اختلاف الوضع كثيراً عما سبق، فقد اعتمدت نفس السياسات السابقة من توسع في الاقتراض من الخارج، وفتح باب الاستيراد الغير منظم وضعف الإنتاجية وخاصة خلال السنوات الخمس الأولى، حيث كانت سياسة الاقتراض الخارجي مرتبطة بخطط التنمية الخمسية كما ارتبطت استراتيجيات التخطيط في تلك الفترة بالتمويل من الخارج، مما ساهم في تقادم الدين الخارجي بشكل كبير في نهاية الثمانينيات.

وبالنظر إلى الفترة الوسط من تلك المرحلة والتي بدأت من عام ١٩٨٩ - ٢٠٠١ نجد فيها أن حجم الديون قد انخفض بشكل كبير حتى وصلت إلى ٢٨.٣ مليار دولار عام ٢٠٠١ بدلاً من ٤٥.٣ مليار دولار عام ١٩٨٩، كما انخفضت قيمة خدمة الدين خلال نفس الفترة لتصل إلى ١.٩ مليار دولار بدلاً من ٢.٩ مليار دولار، وكذلك انخفضت نسبة الديون إلى الناتج المحلي انخفضت بشكل كبير جداً حتى وصلت لحوالي ٢٩٪ من الناتج المحلي الإجمالي بدلاً من ١١٥٪ من الناتج المحلي.

وقد اتسمت تلك باختلافات كبيرة عن الفترة الأولى من حيث الجوانب السياسية، ومن حيث السياسات الاقتصادية فمنذ بداية عام ١٩٩١ قامت مصر بتنفيذ برنامج إصلاح اقتصادي محلياً، كما قامت بتخفيض حجم القطاع العام والتوسع في دور القطاع الخاص، بالإضافة إلى سلسلة من الإجراءات الإصلاحية لصندوق النقد الدولي من أجل الإصلاح الاقتصادي والهيكلية للدولة، وقد جاءت هذه المرحلة في إطار التحول إلى آليات السوق واتخاذ عدة سياسات لمعالجة الاختلالات النقدية والهيكلية، حيث كان أهم هذه السياسات هو تحرير سعر الفائدة، وتحرير سعر الصرف، وإنشاء سوق حرة للصرف الأجنبي، وتنفيذ برامج للخصخصة وتحرير القطاع العام والتجارة الخارجية.

كما أتسمت تلك الفترة بإجراءات تخفيف هائل للديون الخارجية لمصر من العالم العربي والغربي، وذلك بسبب مشاركتها في تحالف حرب الخليج، حيث أن الحظ قد حالف مصر عندما كانت الولايات المتحدة الأمريكية تسعى لتحالف عسكري لإجبار العراق على الخروج من الكويت عام ١٩٩١، ولم يتردد الرئيس المصري آنذاك عن المشاركة في ذلك التحالف لإخراج العراق من الكويت، والذي أثمر عن إعفاء مصر من الديون الخارجية التي تخص كلاً من أمريكا والدول العربية في الخليج العربي وإعادة هيكلة ديون مصر الخارجية على يد نادى باريس في أوروبا، وكان مجموع الديون التي تم الإعفاء منها حوالي ١٤ مليار دولار من الديون الخارجية لمصر مما ساعد على تحسين الأداء الاقتصادي الكلي.

أما بالنسبة للفترة الأخيرة والتي بدأت من عام ٢٠٠٢ - ٢٠١٠ فقد ارتفعت الديون الخارجية مرة أخرى من ٢٩.٦ مليار دولار إلى ٣٦.٧ مليار دولار، كما قفزت خدمة الدين إلي حوالي ٣.١ مليار دولار بدلاً من ٢.١ مليار دولار خلال نفس الفترة، ولكن على الرغم من هذه الزيادة في حجم الدين إلا أن نسبة الدين إلي الناتج المحلي قد انخفضت حيث كانت عام ٢٠٠٢ حوالي ٣٥٪ من حجم الناتج المحلي الإجمالي ثم أصبحت نسبة الدين ١٧٪ من الناتج المحلي الإجمالي. حيث اتسمت تلك الفترة الأخيرة بتضاعف قيمة الناتج المحلي الإجمالي فقد أصبح ٢١٨ مليار دولار بدلاً من ٨٥ مليار دولار، كما ارتفعت معدلات النمو الاقتصادي من ٢.٤٪ في عام ٢٠٠٢ إلى ٧.٢٪ عام ٢٠٠٨، ففي تلك الفترة كان هناك رواج في الاستثمار الأجنبي المباشر، وتزايد في حجم الإنتاجية بالإضافة إلي زيادة في تحويلات العاملين المصريين وأيضاً زيادة في مصادر الدخل من السياحة، فعلي الرغم من انخفاض معدلات النمو العالمية في عام ٢٠٠٨ بسبب الأزمة المالية العالمية إلا أن معدلات النمو المصرية في عام ٢٠٠٨ كانت في مرتفعة. جدول رقم (٢) إجمالي رصيد الدين الخارجي، خدمة الدين على الدين الخارجي، إجمالي الناتج المحلي،

نسبة الدين الخارجي للناتج المحلي الإجمالي، خلال الفترة من ١٩٨١-٢٠١١

السنة	إجمالي رصيد الدين الخارجي (الدين المستحق والمنصرف، بالأسعار الجارية للدولار الأمريكي)	خدمة الدين على الدين الخارجي، إجمالي (إجمالي خدمة الدين، بالأسعار الجارية للدولار الأمريكي)	إجمالي الناتج المحلي (القيمة الحالية بالدولار الأمريكي)	نسبة الدين الخارجي لناتج المحلي الإجمالي
1981	22,077,857,202	1,551,397,108	22,136,081,081	1
1982	27,323,635,751	1,714,208,248	27,655,172,414	0.99
1983	30,213,012,850	2,079,154,738	30,966,239,814	0.98
1984	32,187,450,012	2,421,450,078	33,971,188,992	0.95
1985	36,124,676,238	2,814,811,682	39,053,502,251	0.93
1986	39,891,292,452	2,703,419,544	41,253,507,951	0.97
1987	44,151,539,093	1,661,279,119	40,455,616,654	1.09
1988	46,148,551,467	2,488,284,740	34,980,124,929	1.32
1989	45,676,111,287	2,929,882,143	39,756,299,050	1.15
1990	33,015,720,171	3,073,534,034	42,978,914,311	0.77
1991	32,604,272,498	2,612,253,087	37,387,836,491	0.87

0.74	41,855,986,519	2,679,944,451	31,168,986,022	1992
0.66	46,578,631,453	2,202,758,535	30,651,243,859	1993
0.63	51,897,983,393	2,225,773,798	32,499,139,580	1994
0.56	60,159,245,060	2,380,850,036	33,475,216,025	1995
0.47	67,629,716,981	2,328,327,177	31,512,670,142	1996
0.38	78,436,578,171	2,112,580,379	29,952,913,695	1997
0.38	84,828,807,556	1,896,653,192	32,347,186,890	1998
0.34	90,710,704,807	2,131,343,502	31,121,616,151	1999
0.29	99,838,543,960	1,841,558,184	29,232,716,501	2000
0.29	96,684,636,119	1,989,108,071	28,331,673,242	2001
0.35	85,146,067,416	2,079,895,003	29,671,747,582	2002
0.38	80,288,461,538	2,684,844,907	30,467,606,765	2003
0.4	78,782,467,532	2,174,037,183	31,403,286,339	2004
0.34	89,600,665,557	2,286,807,102	30,575,696,632	2005
0.29	107,426,086,957	2,487,269,989	31,025,131,833	2006
0.27	130,437,828,371	2,893,454,701	34,594,605,134	2007
0.21	162,818,181,818	3,292,683,654	33,911,646,197	2008
0.19	189,147,005,445	2,968,784,832	35,397,684,322	2009
0.17	218,983,666,062	3,064,733,649	36,775,092,025	2010
0.15	235,989,672,978	3,743,648,515	35,175,105,538	2011

المصدر: بيانات البنك الدولي

٣. المرحلة الثالثة: (٢٠١١-٢٠٢١):

وتأتي آخر مرحلة في هذا التطور والتي تبدأ منذ ثورة يناير ٢٠١١ وحتى ٢٠٢١، سوف نقوم بتقسيم تلك المرحلة إلى أربع فترات كما فعلاً بالمرحلة السابقة، الفترة الأولى تبدأ من ١١ فبراير ٢٠١١ وحتى نهاية يونيو ٢٠١٢. وهي فترة تولي السلطة بصفة مؤقتة للمجلس العسكري للبلاد، خلال تلك الفترة كان حجم الديون الخارجية في فبراير ٢٠١١ يقدر بـ ٣٦.٧ مليار دولار، وقد وصلت في نهاية العام إلى ٣٥.١ مليار دولار حيث قامت مصر بسداد ١.٦ مليار دولار قيمة الديون المستحقة في نهاية عام ٢٠١١، كما تراجع نسبة رصيد الدين الخارجي إلى الناتج المحلي الإجمالي إلى ١٥٪ بدلاً من ١٧٪ عام ٢٠١٠، كما أن الناتج المحلي الإجمالي قد زاد من ٢١٨.٩ مليار دولار إلى ٢٣٥.٩٩ مليار دولار، أي بنسبة نمو اقتصادي تقدر بحوالي ٧.٨٪.

الفترة الثانية (يونيو ٢٠١٢-يونيو ٢٠١٣)، وقد تزايد في تلك الفترة حجم الديون الخارجية من ٣٥.١ مليا دولار في نهاية ٢٠١١ إلى ٤٠ مليار دولار في ٢٠١٢، ولكن على الرغم من ارتفاع حجم الديون الخارجية خلال هذا العام إلا أن خدمة الدين قد انخفضت قيمتها من ٣.٧ مليار دولار إلى ٣.٢ مليار دولار، كما أن قيمة الناتج المحلي الإجمالي قد ارتفعت بشكل ملحوظ من ٢٣٥.٩ مليار دولار إلى

٢٧٩.١ مليار دولار بنسبة زيادة قدرها ١٨.٣٪، كما انخفضت نسبة الدين الخارجي إلي الناتج المحلي الإجمالي من ١٥٪ عام ٢٠١١ إلي ١٤٪ في نهاية عام ٢٠١٢ . ولكن خلال النصف الأول من عام ٢٠١٣، ارتفعت الديون الخارجية ب مقدار ٢ مليار دولار قيمة القرض الليبي، ليصل بذلك حجم الزيادة في الدين الخارجي بنحو 8.8 مليار دولار مسجلا ٤٣.٢ مليار دولار في نهاية العام.

ويرجع سبب ارتفاع الدين الخارجي في نهاية ديسمبر ٢٠١٢ لما قامت دولة قطر من ضخ ٤ مليار دولار بالبنك المركزي المصري، خلال الربع الرابع من عام ٢٠١٢ كجزء من برنامج المساعدات المالية لمصر، حيث منحت قطر لمصر مليار دولار كإعانة، بسبب نقص مواردها الذاتية في تلك الفترة عن تلبية الاحتياجات الضرورية ، كما قررت تقديم دعم إضافي لمصر قدره ٣ مليار دولار في صورة سندات أو وديعة من الحكومة القطرية إلى الحكومة المصرية، وأيضاً خلال هذا العام تم توقع مصر لاتفاقاً مع الحكومة الليبية للحصول على قرض قيمته ٢ مليار دولار معفى من أي فوائد.

الفترة الثالثة (يونيو ٢٠١٣-يونيو ٢٠١٤) إذ ارتفعت ديون مصر الخارجية في نهاية عام ٢٠١٣ لتصل ٤٦.٥ مليار دولار بدلا من ٤٠ مليار دولار في نهاية ٢٠١٢، أي بزيادة قدرها ٦.٥ مليار دولار منها ٣.٢ مليار تخص فترة السابقة أما ٣.٣ مليار دولار الأخرى فهي تخص الفترة الحالية حتى نهاية عام ٢٠١٣ وتلقت مصر خلال هذا العام دعماً مالياً قوياً من دول الخليج الثلاث (السعودية / الإمارات / الكويت) والذي بلغ مقداره ١٢ مليار دولار وقد تم إنفاقها على تحفيز الاقتصاد وسد عجز الموازنة العامة.

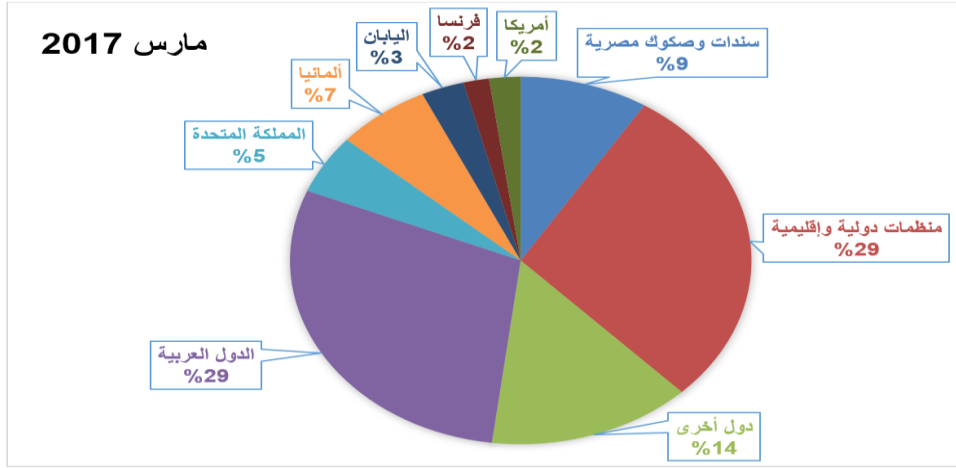
الفترة الرابعة (يونيو ٢٠١٤ - سبتمبر ٢٠٢٢) وهي ٨ أعوام سوف نقوم بتقسيم تلك الفترة إلى فترتين، **الفترة الأولى منها (٢٠١٤-٢٠١٨)** وبدأت تلك الفترة بحجم ديون خارجية يقدر بحوالي ٤١.٧ مليار دولار عام ٢٠١٤ ، وكان الناتج المحلي الإجمالي يقدر بنحو ٣٠٥.٥ مليار دولار، وكانت نسبة الدين الخارجي للناتج المحلي الإجمالي تمثل ١٤٪ من قيمة الناتج المحلي الإجمالي ثم أصبح حجم الديون الخارجية في نهاية تلك الفترة حوالي ١٠٠.٢ مليار دولار في عام ٢٠١٨ بدلاً من ٤١.٧ مليار دولار بزيادة تقدر بحوالي ٥٩ مليار دولار خلال أربع سنوات، كما انخفضت قيمة الناتج المحلي الإجمالي ليصبح ٢٤٩.٧ مليار دولار بدلاً من ٣٠٥.٥ مليار دولار بانخفاض يقدر بحوالي ٥٥.٨ مليار دولار ونسبة تقدر بحوالي ١٩٪ ، كما ارتفعت نسبة الدين الخارجي للناتج المحلي الإجمالي لتصل ٤٠٪ منه، وارتفعت خدمة الدين الخارجي لتسجل ٧.٩ مليار دولار بدلاً من ٥.٩ مليار دولار في نفس الفترة.

وبتحليل تلك الفترة نجد أن الديون الداخلية قد ارتفعت بشكل كبير وبلغت ٣.٤ تريليون جنيه (١٩٠ مليار دولار) في أواخر عام ٢٠١٧، أي بزيادة ١٢٪ بالمقارنة مع العام السابق. وهذه الزيادة السريعة في

الديون لم تحظي بنمو في إجمالي الناتج المحلي، فقفز معدل الدين الداخلي إلى إجمالي الناتج المحلي من ٨٧.١٪ في عام ٢٠١٣ إلى ١٠١.٢٪ بحلول أواخر ٢٠١٧، الأمر الذي ألقى بأعباء شديدة على ميزانية الدولة. وهذا ما يُفسّر الزيادة في حجم الديون الخارجية والتي قد سجّلت مستوى مرتفع قياسياً وصل إلى ١٠٠.٢ مليار دولار في عام ٢٠١٨ بدلاً من ٤١.٧ مليار دولار بزيادة تقدر بحوالي ٥٩ مليار دولار، لتبلغ نسبتها ٤٠٪ من إجمالي الناتج المحلي. كما ارتفعت الدفعات المخصصة لتسديد الفوائد، والتي بلغت نسبتها ٣١٪ من الموازنة السنوية في السنة المالية ٢٠١٦-٢٠١٧. وقد كانت الحكومة تهدف خفض الدين العام إلى ٨٠٪ من إجمالي الناتج المحلي بحلول عام ٢٠٢٠ عبر خفض عجز الموازنة وزيادة دخل الفرد، ولكن هذا الهدف لم يتحقق.

بالإضافة إلى انه في نوفمبر ٢٠١٦، أجرى البنك المركزي المصري تخفيضات شديدة في سعر الجنيه المصري أملاً منه بأن يساهم ذلك في تحسين الأداء الاقتصادي المصري، لكنه تسبّب بتفاقم أزمة الديون الداخلية والخارجية، وذلك بسبب انخفاض نمو الناتج المحلي الإجمالي، والذي انعكس بدوره علي الأداء البطيء للصادرات بشكل عام، حيث انخفض مجموع الصادرات من ٢٦ مليار دولار في السنة المالية ٢٠١٣-٢٠١٤ إلى ٢١.٦ مليار دولار في السنة المالية ٢٠١٦-٢٠١٧. والمشهد نفسه تكرر في القطاع السياحي، حيث بلغ إجمالي عدد السائحين الذين زاروا مصر في الفترة ٢٠١٦-٢٠١٧، ٦.٦ مليون شخص فقط، بعدما كان العدد ١٠.٢ مليون في ٢٠١٤-٢٠١٥. كما زادت النفقات العامة للدولة خلال تلك الفترة بسبب قيام الدولة باستثمارات واسعة في مشاريع ضخمة ومتعددة، كان أبرزها قناة السويس الجديدة التي بلغت تكلفتها توسعتها ما يقدر بحوالي ٨ مليار دولار، ومشروع العاصمة الإدارية الجديدة، وأيضاً توسعة البصمة التجارية للمؤسسات العسكرية. وبذلك يكون الارتفاع في مستوى الدين العام المحلي فضلاً عن الأداء البطيء للاقتصاد المصري على صعيد الصادرات، قد شكلا مؤشّرين ساهما في رفع قيمة الديون الخارجية.

شكل رقم (١) توزيع نسب المديونية الخارجية على الدول والمنظمات الدائنة خلال عام ٢٠١٧



تقرير السنوي للبنك المركزي المصري عام ٢٠١٧

ويتضح من الشكل السابق أن أكبر نسب للمديونية خلال مارس ٢٠١٧ كانت للمنظمات الدولية الإقليمية والدول العربية بنسبة ٢٩٪ تأتي بعدها نسب السندات والصكوك المصرية بنسبة ٩٪ ثم باقي القروض الثنائية مع بعض الدول. كما يوضح الشكل أن نسبة المديونية الخارجية من المنظمات الدولية والإقليمية والدول العربية (٢٩٪) وهي نفس النسبة وان مجموعهم يمثل حوالي ٥٨٪ من إجمالي الديون الخارجية، وهذا يدل على مدى حجم المساعدات العربية لمصر، وان ما منح من الدول العربية فاق ما منح من كل الدول الأخرى التي اقتضت منها مصر، وعادل ما حصلت عليه مصر من المنظمات الدولية مجتمعة.

الفترة الثانية (٢٠١٩-٢٠٢٢ سبتمبر) وخلال تلك الفترة كان حجم الديون الخارجية في أول الفترة يقدر ١١٥ مليار دولار في نهاية عام ٢٠١٩ ووصل إلى ١٥٧.٨ مليار دولار في سبتمبر ٢٠٢٢ أي بزيادة تقدر بنحو ٤٢.٨ مليار دولار خلال الأربع سنوات الماضية، كما بلغت قيمة خدمة الدين في أول الفترة حوالي ٨.٨ مليار دولار في نهاية ٢٠١٩ وانخفضت إلى ٦.٢ مليار دولار في نهاية الفترة سبتمبر ٢٠٢٢، وعلي صعيد الناتج المحلي الإجمالي فقد ارتفع الناتج المحلي الإجمالي من ٢٤٩.٧ مليار دولار في نهاية ٢٠١٨ إلى ٤٠٤.١ مليار دولار في نهاية ٢٠٢١ بزيادة كبيرة قدرها ١٥٤.٤ مليار دولار وبنسبة زيادة تمثل ٦١٪ في قيمة الناتج المحلي الإجمالي، كما انخفضت نسبة الديون إلى الناتج المحلي الإجمالي إلى ٣٦٪ في ٢٠٢١ بدلاً من ٤٠٪ في نهاية ٢٠١٨، ولكن خدمة الدين قد ارتفعت من ٧.٩ مليار دولار عام ٢٠١٨ إلى ١٧.٤ مليار دولار عام ٢٠٢١ .

وبالنظر لتلك الفترة نجد أنه خلال الأعوام القليلة الماضية، قد كان هناك مجموعة من الأحداث على المستوى العالمي والمحلي ساهمت في تغير الأوضاع الاقتصادية، كان أهمها علي الإطلاق ظهور فيروس «كوفيد-١٩»، والذي أثر علي الأوضاع الاقتصادية العالمية بشكل عام، مما ترتب عليه قيام الدول الكبرى والمؤسسات الدولية بتقديم الكثير من المساعدات العينية والمالية، فعلي المستوى المالي تمثل تلك

الأحداث في مجموعة الظروف المالية العالمية والتي أتسمت بأنها الأيسر Easy Global Financial ، حيث اتجه كل من البنك الاحتياطي الفيدرالي الأمريكي والبنك المركزي الأوروبي إلي تخفض أسعار الفائدة إلى ما يقرب من الصفر وتسهيل تقديم القروض، وكذلك قيام كل من الصندوق والبنك الدوليين بتقديم قروض عاجلة دون شروط (فقد حصلت مصر على ٢,٨ مليار دولار، إضافة إلى تمويل استعدادات ائتماني بنحو ٥,٢ مليارات دولار على مدار السنة المالية الحالية ٢٠٢٠/٢٠٢١) كما رصدت المؤسسات الدولية لتلك المساعدات أكثر من تريليون دولار، فضلاً عن قيام دول مجموعة العشرين بضخ نحو (١١) تريليون دولار؛ لمواجهة التداعيات السلبية لفيروس « كوفيد-١٩. كما وأن مصر قد استفادت بالانخفاض المؤثر الذي حدث في أسعار النفط العالمية Significant decline in Global Oil Prices بشكل ساهم في تحقيق مستهدفات الموازنة العامة والحساب الجاري بميزان المدفوعات، ومن ثم ساهم في زيادة القدرة على احتواء الدين العام .

وعلي المستوي المحلي قامت الدولة بفرض مجموعة من الإصلاحات الاقتصادية تمثلت في فرض مجموعة من الإجراءات التقييدية الجديدة طبقاً لبرنامج الإصلاح الاقتصادي الذي وضعه صندوق النقد الدولي، وعلى أثر هذه الإجراءات تم تخفيض الدعم علي مجموعة من السلع الاستراتيجية كالطاقة والكهرباء، كما قامت الدولة بإتباع سياسات جديد لزيادة إيراداتها ،حيث قامت برفع قيمة الرسوم على الخدمات العامة المقدمة من جانب الدولة مع تحسين أداء الخدمة وفرض رسوم جديد على بعض الخدمات العامة التي لم يكن عليها رسوم، وقد أتحت تلك السياسة التقييدية بالإضافة لرفع قيم رسوم الخدمات زيادة الإيرادات العامة للدولة، وقد أوضح الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، أنه كان لهذه السياسة أيضاً أثر كبير في أن قامت الدولة بسدد أكثر من نصف تريليون جنيه من ديونها الخارجية والداخلية خلال عام. ووفقاً للجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء بلغ إجمالي خدمة الدين ٧٣١.٩ مليار جنيه، منها ٢٣٠.٨ مليار جنيه سددت خلال النصف الثاني من عام ٢٠١٩-٢٠٢٠، و٥٠١.١ مليار جنيه خلال النصف الأول من عام ٢٠٢٠-٢٠٢١، وذلك على الرغم من الضغوط التي فرضتها جائحة كورونا محلياً وعالمياً، كما قامت الدولة بإجراء إصلاحات بنوية عميقة في القطاع الخاص.

وقد أوضح تقرير الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء أنه تم توجيه الجزء الأكبر من إجمالي خدمة الدين لسداد فوائد الدين بقيمة ٤١٩.٢ مليار جنيه خلال عام كورونا، بينما بلغ حجم الأموال الموجهة لسداد أقساط الدين ٣١٢.٧ مليار جنيه خلال الفترة ذاتها من العام. وأشار التقرير إلى استحواذ الدين الداخلي على النصيب الأكبر من الديون المسددة بنسبة ٩٠.٦٪، أي بقيمة ٦٦٣.٨ مليار جنيه، منها ٣٧٦.٣ مليار جنيه فوائد الدين الداخلي و ٢٨٧.٥ مليار جنيه أقساط الدين الداخلي .

أما عن الديون الخارجية، فقد أظهر تقرير الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء أن مصر سددت ٦٨.١ مليار جنيه بنسبة ٩.٣٪ من إجمالي الديون المسددة، منها ٤٢.٩ مليار جنيه فوائد الدين الخارجي و ٢٥.٢ مليار جنيه أقساط الدين الخارجي. كما أظهر أن نسبة أقساط الديون المسددة إلى الناتج

المحلى ارتفعت لـ ٤٪ خلال النصف الثاني من عام ٢٠٢٠/٢٠٢١ مقابل ٣.٨٪ خلال الفترة المناظرة من العام السابق، بينما بلغت نسبة الفوائد المسددة إلى الناتج المحلى ٣.٨٪ خلال الفترة بين شهري يوليو-ديسمبر ٢٠٢٠/٢٠٢١ مقابل ٤.٣٪ خلال الأشهر المناظرة من العام السابق.

ومنذ بداية عام ٢٠٢٢ قامت الدولة بمزيد من السياسات التقيدية، حيث قامت بتقييد الواردات على السلع الغير استراتيجية للحد من إنفاق المزيد من العملات الأجنبية، كما قامت الدولة بإجراءات تدريجية لتحرير سعر الصرف خلال الفترة من النصف الثاني من عام ٢٠٢٢ وحتى قامت بتعويم سعر الصرف للمرة الثانية في أكتوبر ٢٠٢٢ ثم أتت ذلك برفع سعر الفائدة على شهادات الاستثمار طويل الأجل (٣ سنوات) حتى تحد من الأنفاق الاستهلاكي للمواطنين، وقد اعقب سياسة تقييد الواردات رفع كبير في أسعار المنتجات خاص المنتجات التي يتم استيرادها بالكامل من الخارج، وارتفاع بنسب متفاوتة بالنسبة للسلع التي يكون أجزاء من مكوناتها من الخارج.

وما زالت الحكومة تواجه أزمة حقيقية في تدبير الأموال اللازمة لسداد ما عليها من ديون واجبة السداد خلال نهاية هذا العام، وقد تزامنت هذه الأزمة مع تراجع بعض مصادر الدخل المصري من العملات الأجنبية، خصوصاً من الدولار، كما تزامنت مع هروب الأموال الساخنة، لذا تقدمت مصر بطلب قرض جديد من صندوق النقد الدولي، وقد تمت الموافقة على منح مصر قرض جديد قصير الأجل يقدر بحوالي ٣ مليار دولار في نوفمبر ٢٠٢٢. والجدول التالي يوضح إجمالي رصيد الدين الخارجي، خدمة الدين خلال الفترة من 2011-٢٠٢١

جدول رقم (3) إجمالي رصيد الدين الخارجي، خدمة الدين على الدين الخارجي، إجمالي الناتج

المحلى، نسبة الدين الخارجي للناتج المحلى الإجمالي، خلال الفترة من 2011-٢٠٢١

السنة	إجمالي رصيد الدين الخارجي (الدين المستحق والمنصرف، بالأسعار الجارية للدولار الأمريكي)	خدمة الدين على الدين الخارجي، إجمالي (إجمالي خدمة الدين، بالأسعار الجارية للدولار الأمريكي)	إجمالي الناتج المحلى (القيمة الحالية بالدولار الأمريكي)	نسبة الدين الخارجي للناتج المحلى الإجمالي
2011	35,175,105,538	3,743,648,515	235,989,672,978	0.15
2012	40,028,196,098	3,230,343,397	279,116,666,667	0.14
2013	46,501,579,105	3,440,221,349	288,434,108,527	0.16
2014	41,741,489,490	5,999,884,369	305,595,408,895	0.14
2015	49,846,045,120	3,779,480,413	329,366,576,819	0.15
2016	69,163,941,957	6,632,436,267	332,441,717,791	0.21
2017	84,722,482,200	6,695,446,662	235,733,695,652	0.36
2018	100,186,063,064	7,907,452,336	249,712,999,437	0.4
2019	115,079,584,156	8,798,359,908	303,080,865,604	0.38
2020	131,579,729,752	11,978,525,259	365,252,651,279	0.36
2021	145,529,300,000	17,478,300,000	404,142,766,093	0.36

Source: World Bank Database, Egypt Indicators: <https://data.worldbank.org/country/egypt-arab>

XII. هيكل الدين الخارجي المصري خلال عام ٢٠٢٢/٢٠٢١

وبتحليل هيكل الدين الخارجي المصري نجد أنه يتكون من القروض الثنائية الميسرة وغير الميسرة، والقروض من المؤسسات الدولية والإقليمية، وتسهيلات الموردين، وصافي الودائع في الجهاز المصرفي لغير المقيمين. كما يمكن تقسيم الدين من حيث القطاعات المدينة إلى ديون حكومية، وديون على السلطة النقدية المتمثلة في البنك المركزي، وديون على البنوك، وديون على القطاع الخاص والقطاعات الأخرى سواء أكانت تلك الديون مضمونة من جانب الحكومة أم غير مضمونة. والجدول التالي يوضح هيكل الدين الخارجي المصري حتى الربع الثالث من ٢٠٢٢/٢٠٢١.

جدول رقم (٤) يوضح هيكل الدين الخارجي المصري حتى الربع الثالث من ٢٠٢٢/٢٠٢١

٣٣ - الدين الخارجي							في آخر
2020/2021*			2021/2022*				
الربع الأول Q1	الربع الثاني Q2	الربع الثالث Q3	الربع الرابع Q4	الربع الأول Q1	الربع الثاني Q2	الربع الثالث Q3	
125337.8	129195.7	134841.2	137859.6	137420.1	145529.3	157801.0	إجمالي الدين الخارجي
2260.7	2332.4	1914.7	1926.2	1607.2	1567.6	1375.9	القروض الثنائية للمعاد جدولتها +
2205.6	2274.7	1890.0	1901.2	1586.6	1547.4	1359.9	الميسرة
55.1	57.7	24.7	25.0	20.6	20.2	16.0	غير الميسرة
10753.3	11351.1	11239.6	11377.0	11182.7	11357.6	11457.0	القروض الثنائية الأخرى
6167.6	6456.9	6460.0	6577.8	6570.2	6672.6	6652.7	دول نادي باريس
4585.7	4894.2	4779.6	4799.2	4612.5	4685.0	4504.3	الدول الأخرى**
44298.2	46619.0	47904.9	49047.4	52066.8	52391.9	52043.8	المؤسسات الدولية
11965.1	12292.3	12144.6	12800.7	12448.6	16148.7	16620.2	تسهيلات المشرقين والموردين
24121.5	25045.5	26884.3	28709.3	31585.2	31446.5	29370.2	سندات
4014.6	4014.6	4014.6	4014.6	4014.6	4014.6	4764.6	إعادة شراء أوراق مالية
15183.6	15179.8	15176.6	14976.5	11976.5	14976.6	14983.1	ودائع
387.0	402.3	410.2	391.9	457.9	783.6	764.5	ديون القطاع الخاص (غير المضمونة)
12323.8	11958.7	13261.7	13716.0	11480.6	12842.2	26441.7	الدين قصير الأجل
3702.0	3811.2	3890.5	4034.7	3687.8	3860.8	16708.7	عملات وودائع***
8621.8	8147.5	9371.2	9681.3	7792.8	8961.4	9643.0	قروض وتسهيلات
4871.7	2943.5	3058.1	4990.6	9429.6	4252.7	6292.4	إجمالي أعباء خدمة الدين خلال الفترة
1187.9	855.7	1047.8	1083.8	1181.5	840.2	1324.0	الفوائد المدفوعة**
3683.8	2087.8	2010.3	3906.8	8248.1	3412.5	4968.4	الأقساط المسددة
المؤشرات (%)							
31.1	32.1	33.5	34.2	32.6	33.2	34.6	الدين الخارجي/الناتج المحلي الإجمالي***
50.3	28.1	26.1	39.0	62.6	22.7	34.6	خدمة الدين الخارجي/الصادرات السلعية وخدمة
44.7	45.1	35.8	35.5	40.8	37.2	38.5	خدمة الدين الخارجي/الصادرات السلعية وخدمة (سنوى)
27.3	16.2	15.4	23.5	40.3	15.9	23.8	خدمة الدين الخارجي/الحصيلة الجارية
26.3	25.7	20.4	20.6	24.7	23.8	25.5	خدمة الدين الخارجي/الحصيلة الجارية (سنوى)
12.3	8.2	8.9	8.5	7.8	4.5	7.3	الفوائد المدفوعة/الصادرات السلعية وخدمة
9.3	10.1	9.9	9.3	8.3	7.1	6.8	الفوائد المدفوعة/الصادرات السلعية وخدمة (سنوى)
6.7	4.7	5.3	5.1	5.0	3.1	5.0	الفوائد المدفوعة/الحصيلة الجارية
5.5	5.8	5.6	5.4	5.0	4.6	4.5	الفوائد المدفوعة/الحصيلة الجارية (سنوى)
1123.1	1157.7	1208.3	1235.3	1231.4	1304.0	1414.0	متوسط نصيب الفرد من الدين الخارجي (دولار)

المصدر: النشرة الاقتصادية للبنك المركزي يونيو ٢٠٢٢

وبالنظر إلى الجدول السابق رقم (٤) نجد إجمالي الدين الخارجي في الربع الثالث من عام ٢٠٢٢/٢٠٢١ قد وصل إلى ١٥٧.٨ مليار دولار، وأن هيكل الديون يتكون من إجمالي الديون الميسرة والديون غير الميسرة القروض الثنائية الأخرى، والقروض من المؤسسات الدولية والإقليمية، وتسهيلات الموردين، وصافي الودائع في الجهاز المصرفي لغير المقيمين، كما نجد أن إجمالي ديون مصر الخارجي من صندوق النقد الدولي بلغ حوالي ٢٤.٦ مليار دولار بنسبة ١٥.٦٪ من إجمالي الديون الخارجية، والبنك الدولي للإنشاء والتعمير ١١.٧ مليار دولار بنسبة ٨.٥٪ تقريباً من إجمالي ديون مصر الخارجية والقروض الثنائية الأخرى بعض الدول كالإمارات العربية المتحدة ١٠.٦ مليار دولار بنسبة ٧.٧٪ تقريباً من إجمالي ديون مصر الخارجية، ودولة الصين الشعبية ٧.٧ مليار دولار بنسبة ٥.٦٪ تقريباً من إجمالي ديون

مجلة كلية السياسة والاقتصاد - العدد التاسع عشر - يوليو ٢٠٢٣

مصر الخارجية، ودولة المملكة العربية السعودية ٧.٤٤ مليار دولار بنسبة ٥.٤٪ تقريباً من إجمالي ديون مصر الخارجية.

والشكل التالي يوضح توزيع نسب المديونية الخارجية على الدول والمنظمات الدائنة خلال عام ٢٠١٧. والجدول التالي يوضح الدين الخارجي المصري حسب القطاعات المدينة حتى الربع الثالث من ٢٠٢٢/٢٠٢١.

جدول رقم (٥) يوضح الدين الخارجي المصري حسب القطاعات المدينة من ٢٠٢٠/٢٠٢١ حتى الربع الثالث من ٢٠٢٢/٢٠٢١

2020/2021*				2021/2022*			في آخر
الربع الأول Q1	الربع الثاني Q2	الربع الثالث Q3	الربع الرابع Q4	الربع الأول Q1	الربع الثاني Q2	الربع الثالث Q3	
125337.8	129195.7	134841.2	137859.6	137420.1	145529.3	157801.0	إجمالي الدين الخارجي
113014.0	117237.0	121579.5	124143.6	125939.5	132687.1	131359.3	الدين طويل الأجل
12323.8	11958.7	13261.7	13716.0	11480.6	12842.2	26441.7	الدين قصير الأجل
73125.0	77205.3	80491.4	82445.6	82632.1	85461.3	83171.7	الحكومة
71125.0	75205.3	78491.4	80445.6	82632.1	85461.3	83171.7	الدين طويل الأجل
24121.5	25046.5	28884.3	28709.3	31585.2	31446.5	29370.2	السندات
47003.5	50159.8	49807.1	51736.3	51046.9	54014.8	53801.5	القروض
2000.0	2000.0	2000.0	2000.0	0.0	0.0	0.0	الدين قصير الأجل (القروض)
25935.3	26002.9	25755.3	25566.9	24925.1	27805.5	41861.2	البنك المركزي
23172.8	23180.7	22896.8	22716.2	22113.4	24967.0	26023.8	الدين طويل الأجل
6724.6	6706.9	6445.9	6458.1	6120.3	5990.3	7119.6	القروض
15183.6	15179.8	15176.6	14976.5	11976.5	14976.6	14963.1	العملة والودائع
1264.6	1294.0	1273.3	1281.6	4018.6	3990.1	3941.1	حقوق السحب الخاصة *
2762.5	2822.2	2899.5	2850.7	2811.7	2848.5	15837.4	الدين قصير الأجل
119.7	70.3	113.4	63.5	27.7	26.3	0.0	القروض
2642.8	2751.9	2746.1	2787.2	2784.0	2822.2	15837.4	العملة والودائع
11810.3	12167.0	13758.7	14390.4	14402.9	17121.0	17425.8	البنوك
8323.7	8140.4	9648.6	10371.9	10236.0	11547.9	11243.8	الدين طويل الأجل
0.0	0.0	0.0	0.0	100.0	100.0	100.0	سندات الدين
8323.7	8140.4	9648.6	10371.9	10136.0	11447.9	11143.8	القروض
3486.6	4026.6	4110.1	4018.5	4166.9	5573.1	6182.0	الدين قصير الأجل
2427.4	2967.3	2965.7	2771.0	3263.1	4534.5	5220.7	القروض
1059.2	1059.3	1144.4	1247.5	903.8	1038.6	961.3	العملة والودائع
14467.2	13820.5	14835.8	15456.7	15460.0	15141.5	15342.3	القطاعات الأخرى
10392.5	10710.6	10543.7	10809.9	10968.0	10720.9	10920.0	الدين طويل الأجل (قروض)
4074.7	3109.9	4292.1	4846.8	4502.0	4420.6	4422.3	الدين قصير الأجل (تسهيلات تجارية وسلفيات)
90.2	90.7	90.2	90.1	91.6	91.2	83.3	المؤشرات (%)
9.8	9.3	9.8	9.9	8.4	8.8	16.7	الدين الخارجي طويل الأجل / إجمالي الدين الخارجي
32.1	29.8	32.9	33.8	28.1	31.4	71.3	الدين الخارجي قصير الأجل/إجمالي الدين الخارجي
58.3	59.8	59.7	59.8	60.1	58.7	52.7	الدين الخارجي قصير الأجل / صافي الاحتياطيات الدولية
18.2	19.2	20.0	20.5	19.6	19.5	18.2	الدين الخارجي الحكومي / إجمالي الدين الخارجي
							الدين الخارجي الحكومي / الناتج المحلي الإجمالي**

المصدر: النشرة الاقتصادية للبنك المركزي يونيو ٢٠٢٢

وبالنظر إلى جدول رقم (٥) نجد أن إجمالي الديون طويلة الأجل حوالي ١٣١.٤ مليار دولار، وأن الديون قصيرة الأجل حوالي ٢٦.٤ مليار دولار وهي ما يمثل حوالي ١٦.٧٪ من إجمالي الديون الخارجية وهي نسبة ليست ببسيطة، كما أن الدين الحكومة يبلغ حوالي ٨٣.٢ مليار دولار بينما دين البنك المركزي المصري فيقدر بحوالي ٤١.٩ مليا دولار، أما ديون البنوك التجارية فتبلغ ١٧.٤ مليار دولار، والقطاعات الأخرى تبلغ ١٥.٣ مليار دولار.

XIII. تحليل الوضع الحالي للدين المصري من خلال مؤشرات قياس المخاطر

١- الديون قصيرة الأجل إلي الدين الخارجي

يتضح من البيانات الخاصة بتركيبية المديونية الخارجية لمصر خلال الفترة من ١٩٧٠ إلى ٢٠٢١ أنها يغلب عليها الديون طويلة الأجل وليست الديون قصيرة الأجل، وأما عن نسبة الديون قصيرة الأجل من إجمالي الدين الخارجي وهي النقطة الأهم ، فتشير البيانات الواردة بالجدول رقم (٦) إلى أن نسبة الدين الخارجي قصير الأجل قد بلغت أقصى مدي له عام ١٩٧٧ حيث بلغ نسبتها ٣٧٪ من إجمالي الدين الخارجي، ثم مع بداية الثمانينيات بدأت في الانخفاض حتى وصلت إلى ٦٪ عام ١٩٩٤ وظل متوسط النسبة يتراوح بين ٨٪-٩٪ خلال فترة التسعينيات إلي أن وصل ١٤٪ عام ٢٠٠١، ٢٠٠٠، ثم انخفض مرة أخرى حتي بلغت نسبته ٥.٤١٪ في عام ٢٠٠٥، بينما لم تتعدى في أقصى حدودها حاجز ١٧.٣٪ وذلك عام ٢٠١٦ ، وتتفق هذه النسب إلى درجة كبيرة مع النظرية الاقتصادية، فدولة مثل مصر مواردها من النقد الأجنبي محدودة مقارنة بحجم استخداماتها للنقد الأجنبي؛ وبالتالي لا يُمكن لجوء الدولة إلى المزيد من القروض الخارجية قصيرة الأجل هذا من ناحية، ومن ناحية أخرى يُعد السبب الرئيسي للجوء الدول إلى الاقتراض الخارجي هو زيادة المساهمة في عملية التنمية لاقتصادية، والتي تتطلب وقتاً طويلاً حتى تُجنى ثمارها، ومن ثم يُعد منطقياً اللجوء إلى قروض طويلة الأجل؛ حتى يمكن سداد هذه القروض من ناتج عملية التنمية. وأن كانت نسبة الديون القصيرة الأجل للدين الخارجي الآن في الربع الثالث من ٢٠٢١/٢٠٢٢، قد وصلت ١٦.٧٪ مرة أخرى بعد أن كانت تراوحت بين ٨٪-٩٪ خلال الفترة من الربع الأول من ٢٠٢١/٢٠٢٢ إلى الربع الثاني من ٢٠٢١/٢٠٢٢، وهي كما وضحنا سابقاً نسبة كبيرة.

و بالرغم من أن هيكل تكوين الدين الخارجي قد أصبح أكثر تنوعاً عن الوضع السابق، ولكن علي الرغم من إيجابية مبدأ التنوع ، إلا أن ما يحمله الوضع الحالي هو وجود أنواع قد لا يكون من الممكن طرحها في خطة أو طلب تأجيل السداد وفق ما هو مطروح الآن من قبل بعض المؤسسات و الهيئات، فما يمكن أن يعرض في هذه الخطة هي القروض الثنائية بأنواعها والقروض من المؤسسات الدولية وهي نسبة تصل في إجماليها إلي ٤٢٪ من رصيد الدين الخارجي، أما الودائع وهي من الممكن التفاوض علي مد أجلها وتمثل ١٦٪ من رصيد الدين الخارجي خلال ذات الفترة ، أما باقي أنواع الدين وبالأخص قصير الأجل، وتسهيلات الموردين متوسطة الأجل ، والسندات فسوف تحتاج إلي التعامل بطريقة أخرى لأنها تمثل التزام مع أطراف غير سيادية مع الأخذ في الاعتبار أن أسواق المال في الوقت الحالي لن تتجذب إلي الاستثمار في أدوات دين الدول النامية، أي أنه سيتعذر إعادة تمويل السندات من خلال سندات أخرى خاصة مع اتجاهات السياسة النقدية الحالية.

٢- نسبة الدين الخارجي للنتاج المحلي الإجمالي:

يعتبر نسبة الدين الخارجي للنتاج المحلي الإجمالي من أكثر المؤشرات دلالة لارتباطه بمتغير هام جدًا وهو الناتج المحلي الإجمالي، فكلما زادت نسبة هذا المؤشر دل ذلك على زيادة اعتماد الدولة على العالم الخارجي في تمويل الاستثمار، والإنتاج والاستهلاك. حيث أنه وفقاً للمادة رقم (٣٠) من قانون الدين العام رقم (٢٤) لسنة ٢٠٠٥، أنه لا يجوز أن يزيد رصيد الدين في أي وقت من الأوقات على ٤٠٪ من الناتج المحلي الإجمالي. لذا يعتبر هذا المؤشر من المؤشرات الإرشادية التي تستخدمها الدولة في تقييم الدين بالنسبة لحجم للنشاط الاقتصادي.

وتشير بيانات هذا المؤشر خلال فترة الدراسة والتي تقدر بواحد وخمسون عام من ١٩٧٠-٢٠٢١ تشير إلى أن فترة الثمانينيات من القرن الماضي كانت نسبة الدين الخارجي للنتاج المحلي الإجمالي هي الأسوأ على الإطلاق، حيث وصلت إلى أسوأ حالتها عام ١٩٨٨ عندما أصبحت نسبة الدين ١٣٢٪ من الناتج المحلي الإجمالي (جدول رقم ٦)، وخلال فترة الدراسة وصلت نسبة الدين الخارجي إلي أدنى حالات عندما بلغت ١٤٪ من الناتج المحلي الإجمالي عام ٢٠١٢، أما الآن فقد وصلت تلك النسبة إلى ٣٤.٦٪ من الناتج المحلي الإجمالي خلال الربع الثالث من عام ٢٠٢٢/٢٠٢١، وهي نسبة لا تزال في الحدود الآمنة .

٣- مؤشر نسبة خدمة الدين إلى الصادرات

أما عن نسبة خدمة الدين الخارجي إلى الصادرات خلال فترة الدراسة، فقد شهدت ارتفاع وانخفاض على مدار فترة الدراسة، حيث بدأت الفترة بنسبة ٢٥٪ من إجمالي الصادرات عام ١٩٧٠ ثم وصلت عام ١٩٧٣ إلى ٣٢٪، وظلت في انخفاض حتي وصلت عام ١٩٧٩ لنسبة ١١٪ من إجمالي الصادرات، وجاءت الثمانينيات بما فيها من ارتفاع كبير لحجم الديون الخارجية لترفع معها خدمة الدين وتصل نسبة خدمة الدين إلي إجمالي الصادرات عام ١٩٨٦ إلي ٤٧٪، ومنذ ذلك التاريخ بدأت تلك النسبة في الانخفاض حتي وتصلت إلي أدنى حالتها عام ٢٠٠٨ وبلغت ٦٪ من إجمالي الصادرات، ثم قفزت مرة أخرى خلال الفترة من عام ٢٠١٣-٢٠٢٠ حيث كانت في أول الفترة تمثل نسبة ٧٪ وارتفعت خلال الفترة لتصل إلي ٢٥٪ عام ٢٠٢٠.

٤- مدى توافر السيولة (مؤشر نسبة احتياطي النقد الأجنبي إلي الدين الخارجي)

يتم حساب هذا المؤشر من خلال قسمة الاحتياطي من العملات الأجنبية على الدين الخارجي، ويقاس هذا المؤشر مدى قدرة الدولة على سداد الدين الخارجي ويوضح جدول (٦) قيم هذا المؤشر في مصر خلال الفترة 1970-2021 حيث يُلاحظ من الجدول أن مؤشر الاحتياطي من العملات الأجنبية كنسبة من الدين الخارجي قد مرت بمراحل من الصعود والهبوط حيث كانت الفترة الأولى التي تم رصدها من خلال فترة الدراسة من ١٩٧٠-١٩٩٠ قد وصلت فيها نسبة

الاحتياطي النقدي إلى إجمالي الديون الخارجية اقصى مدي لها وهو ١٣٪ سنة ١٩٧٣، وأدني نسبة كانت ٢٪ عام ١٩٨٦، وتعد تلك الفترة من فترات الهبوط بالنسبة لتلك المؤشر حيث أن نسبة تغطية الاحتياطي للدين الخارجي لم تزيد عن ١٣٪ من حجم الديون. والفترة الثانية كانت من ١٩٩١-٢٠١٠ حيث ارتفع فيها المؤشر من 16% عام 1991 حتى وصل إلى 91% عام 2010 مما يعني ارتفاع قدرة وإمكانية الدولة على سداد ديونها الخارجية، وأيضاً يعد مؤشر جيد علي قوة الأداء الاقتصادي خلال تلك الفترة. أما الفترة الثالثة التي تم رصدها، وهي الفترة من ٢٠١١-٢٠٢١ حيث تراجع نسبة الاحتياطي من العملات الأجنبية إلى الدين الخارجي من 91% عام 2010 إلى 24 % عام ٢٠٢١، وهو ما يشير إلى ضعف الأداء الاقتصادي. والجدول رقم(٦) يوضح نسبة الدين الخارجي إلى GDP ونسبة الاحتياطي النقدي إلى إجمالي الدين الخارجي ونسبة الديون قصيرة الأجل إلى الدين الخارجي.

جدول رقم (٦) يوضح نسبة الدين الخارجي إلى GDP ونسبة الاحتياطي النقدي إلى إجمالي الدين الخارجي ونسبة الديون قصيرة الأجل إلى الدين الخارجي

السنة	نسبة الدين الخارجي للنتاج المحلي الإجمالي	نسبة الاحتياطي إلى إجمالي الدين الخارجي %	نسبة خدمة الدين إلى الاحتياطي النقدي %	نسبة خدمة الدين إلى الصادرات %	نسبة الديون قصيرة الأجل إلى الدين الخارجي %
1970	0.22	0.04	3.65	0.25	0.22
1971	0.24	0.03	3.93	0.2	0.23
1972	0.21	0.03	7.07	0.31	0.24
1973	0.2	0.13	1.7	0.32	0.26
1974	0.24	0.11	1.2	0.16	0.27
1975	0.42	0.04	1.58	0.14	0.23
1976	0.48	0.04	1.11	0.12	0.24
1977	0.81	0.04	1.16	0.16	0.37
1978	0.87	0.04	1.19	0.2	0.26
1979	0.83	0.04	0.98	0.11	0.25
1980	0.88	0.05	1.18	0.19	0.21
1981	1	0.03	2.17	0.23	0.16
1982	0.99	0.03	2.46	0.24	0.19
1983	0.98	0.03	2.7	0.29	0.17
1984	0.95	0.02	3.29	0.35	0.18
1985	0.93	0.02	3.55	0.4	0.17
1986	0.97	0.02	3.26	0.47	0.18
1987	1.09	0.03	1.21	0.33	0.14
1988	1.32	0.03	1.97	0.41	0.15
1989	1.15	0.03	1.93	0.41	0.17
1990	0.77	0.08	1.15	0.35	0.13
1991	0.87	0.16	0.49	0.25	0.1
1992	0.74	0.35	0.25	0.23	0.08
1993	0.66	0.42	0.17	0.18	0.07
1994	0.63	0.41	0.17	0.19	0.06
1995	0.56	0.48	0.15	0.18	0.07
1996	0.47	0.55	0.13	0.17	0.07
1997	0.38	0.62	0.11	0.14	0.1

0.13	0.14	0.1	0.56	0.38	1998
0.14	0.16	0.15	0.47	0.34	1999
0.14	0.11	0.14	0.45	0.29	2000
0.08	0.12	0.15	0.46	0.29	2001
0.07	0.13	0.16	0.45	0.35	2002
0.06	0.15	0.2	0.45	0.38	2003
0.05	0.1	0.15	0.45	0.4	2004
0.05	0.08	0.11	0.67	0.34	2005
0.06	0.08	0.1	0.79	0.29	2006
0.06	0.07	0.1	0.87	0.27	2007
0.08	0.06	0.1	0.95	0.21	2008
0.07	0.06	0.09	0.91	0.19	2009
0.09	0.07	0.09	0.91	0.17	2010
0.09	0.08	0.25	0.42	0.15	2011
0.17	0.07	0.28	0.29	0.14	2012
0.06	0.07	0.25	0.29	0.16	2013
0.08	0.14	0.5	0.29	0.14	2014
0.09	0.09	0.28	0.27	0.15	2015
0.17	0.19	0.32	0.3	0.21	2016
0.13	0.18	0.2	0.39	0.36	2017
0.1	0.17	0.2	0.39	0.4	2018
0.1	0.17	0.22	0.35	0.38	2019
0.09	0.25	0.35	0.26	0.36	2020
0.08	0.21	0.27	0.24	0.36	2021

Source: World Bank Database, Egypt Indicators: <https://data.worldbank.org/country/egypt-arab>

XIV. التحليل الاقتصادي لمنافع وأعباء الدين الخارجي

أن قدرة الدول على خدمة ديونها والتزاماتها الخارجية في الأجل الطويل ترتبط دائماً ارتباطاً قوياً بنموها الاقتصادي وطبيعة وسرعة مسار عملية التنمية الاقتصادية. حيث أن زيادة معدلات الادخار المحلي، والإنتاجية والاستثمار، وما يرتبط بهم من زيادة في معدل نمو الصادرات تساهم في توفير قدر من الموارد المالية اللازمة لمواجهة أعبائها والتزاماتها الخارجية والمحافظة على مستوى الجدارة الائتمانية. ولكي يتحقق ذلك يجب توافر حد أدنى من مستوى التكوين الرأسمالي للدولة يطلق عليه المستوى الحرج لرصيد رأس المال، بحيث إذا انخفض رصيد رأس المال الحقيقي عن هذا المستوى تفقد الدولة جدارتها الائتمانية وتفشل في سداد أعباء ديونها الخارجية. ويتوقف تحقيق هذا المستوى على قدر معين من الاستثمار. كما تتوقف قدرة الدولة على وفائها بالمدفوعات الدورية لديونها الخارجية أساساً على كيفية استخدام هذه الديون في الاقتصاد، ومدى تأثير السياسة التي تطبقها الدولة في خلق موارد إضافية تساهم في النمو الاقتصادي. وتظهر بنود ميزان المدفوعات مدي التوازن المالي والاقتصادي للدولة، أي أن ميزان المدفوعات هو المرآة العاكسة لوضع الاقتصاد القومي.

ولذا فإن هيئة دولية كصندوق النقد الدولي لم تعد تقدم القروض للبلدان المدينة بصفة أساسية من مواردها الخاصة، أو من خلال شركاء آخرين إلا من خلال ما يسميه البعض "شهادة حسن السلوك"، حيث تمثل موافقة الصندوق على المسار الاقتصادي للبلد المدين، إشارة للدائنين الرسميين وباقي دول العالم بإمكان التعامل الآمن مع هذا البلد، وإن الملاءة المالية، أو الجدارة الائتمانية للطرف المدين ملاءمة. وتتم القروض المقدمة من الصندوق في إطار برنامج يسمى برنامج "الإصلاح الاقتصادي" متضمناً حزمة من الإجراءات الاقتصادية المالية والنقدية، التي تتسم بطابع "المشر وطية" "Conditionality" قوامها اتباع ما يطلق عليه بسياسات التحرر الاقتصادي.

فما هي روشة الإصلاح التي يقدمها صندوق النقد الدولي والتي تقوم على شرطين أساسيين: خفض قيمة العملية المحلية وخفض الإنفاق الحكومية الاجتماعي، ومنهما تتبلور الفكر الأساسية السائدة لدى خبراء صندوق النقد وكذلك البنك الدولي، والقائمة على أولوية تحقيق التوازن النقدي والمالي في الاقتصاد، أو التوازن الإسمي. ففي رأي أولئك الخبراء الاقتصاديون أن حفظ توازن الموازنة العامة وميزن المدفوعات، يحقق ما يسمى بالنمو المستقر "Steady growth" عبر الزمن، أي الذي يتجنب التعرض لصدمات التضخم والركود، ويحقق الاستقرار الاقتصادي.

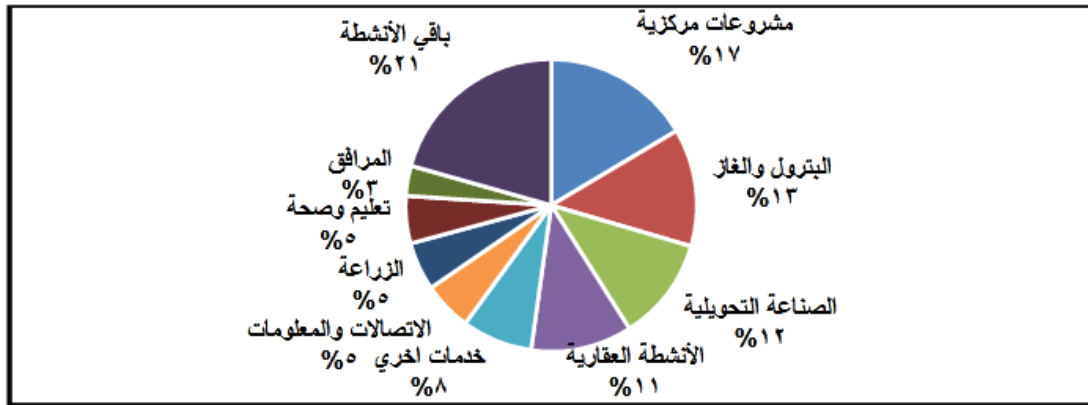
هنا تجدر الإشارة إلى أن الحفاظ على التوازن الأسمى للاقتصاد يعتبر شبه مهمة مقدسة لصانع السياسة الاقتصادية في الدول المتقدمة. أما في الدول النامية والآخذة في النمو فإن الوضع يختلف، لان المشاكل الأساسية لتلك الدول تكمن في ضرورة تنمية أجهزتها الإنتاجية أو قطاعات الإنتاج الفعلية بها أولاً، حيث أن هذه الدول تعاني من انخفاض مستوى القدرات الإنتاجية وخاصة الزراعية والصناعية والخدمات العلمية والتكنولوجية. لذا فإن المطب الرئيسي للسياسة الاقتصادية لهذه الدول يجب أن يتجه في المقام الأول إلى تنشيط الأجهزة الإنتاجية، وإعادة بناء قدراتها، ولو من نقطة الصفر، لتجنب التضخم المنفلت والركود المزمن، وبالتالي الحفاظ على التوازن المستقر.

ولكن هل يعنى ذلك أن صنع السياسة الاقتصادية في البلاد النامية يمكنه تجاهل مسألة التوازن النقدي والمالي تماماً؟ لا وإنما يجب أن يكون أكبر اهتمامات صانع القرارات الاقتصادية في تلك الدول هو استهداف التوازن في إطار سياسة كلية وعامة تستهدف التنمية الاقتصادية والاجتماعية، والتي تعرف بوصفها التنمية الشاملة والتي تبدأ من إعادة بناء القدرات الإنتاجية الحقيقية، كما أنها تنمية تحريص على التوازن الاجتماعي العادل بصفة أساسية، حيث يمكن للتوازن الاجتماعي العادل أن يؤدي إلى زيادة الإنتاجية للمشتغلين، بدلاً من أن يكون منصباً فقط على تحفيز المستثمرين.

XV. تحليل أداء النمو الاقتصادي خلال فترة الدراسة.

تبين من السرد السابق لأجزاء الدراسة أن الخمسون عاماً الماضية من تاريخ مصر كانت حافلة بالديون الخارجية، وأنه في بعض فترات الدراسة قد وصلت الديون الخارجية إلى ما يزيد عن إجمالي الناتج المحلي الإجمالي، حيث كانت ١٣٢٪ من الناتج المحلي عام ١٩٨٨، بالإضافة إلي ضعف كافة مؤشرات ثقل الدين التي تم عرضها، ولكن على الرغم من ذلك استطاعت مصر النهوض بمعدلات النمو وخفض نسب الديون بصورة كبيرة، خلال فترات أخرى من الدراسة.

كما نجد أنه في الفترات التي حدث بها تزايد في الديون الخارجية والداخلية، صاحب ذلك نقص في التراكم الرأسمالي ونقص في الاستثمار المحلي مما أدى إلي نقص الإنتاجية، وزيادة معدلات الأنفاق الاستهلاكي، وانخفاض معدلات نمو الناتج المحلي الإجمالي، فقد بلغ الاستهلاك الإجمالي 3.5 تريليون جنيه خلال العام المالي 2018/2019 مقابل 3.4 تريليون جنيه في العام السابق وبالتالي يستحوذ الاستهلاك على 90% من مكونات الناتج المحلي الإجمالي (81% للاستهلاك الخاص و 9% للاستهلاك الحكومي) أن الطلب الاستهلاكي النهائي المصدر الرئيسي للناتج المحلي الإجمالي. أما بالنسبة للاستثمارات العامة الكلية للدولة فالشكل التالي يوضح هيكلها خلال العام المالي ٢٠١٩/٢٠١٨ الشكل رقم (٢) يوضح هيكل الاستثمارات الكلية للعام المالي ٢٠١٨/٢٠١٩



المصدر: البنك المركزي المصري، (2020)، "النشرة الاقتصادية الشهرية"، مارس.

حيث يظهر الشكل السابق، تركز الاستثمارات الكلية والعامة على المشروعات المركزية وأنشطة البترول والغاز والأنشطة العقارية يليها الصناعة التحويلية بينما تنخفض نسب الاستثمار إلى أقل من 5% في التعليم والصحة والزراعة، وهو ما قد يفسر تواضع معدل نمو القطاعات الإنتاجية نظراً لتدني أنشطة الاستثمار الموجهة إليها. حيث حققت خمسة قطاعات فقط معدلات نمو تفوق متوسط معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي، كانت هذه القطاعات هي (السياحة والاتصالات والاستخراجات والتشييد والبناء وقناة السويس)، وعلى الرغم من ارتفاع معدل نمو هذه القطاعات إلا أن مساهمتها في الناتج المحلي الإجمالي لم تتجاوز ٢٥٪، بينما شهدت قطاعات الاقتصاد الحقيقي (الصناعة والزراعة) معدلات نمو منخفضة

على الرغم من كبر مساهمتها في الناتج المحلي الإجمالي حيث تصل نسبة مساهمتها لنحو 13 % للصناعة و 11% للزراعة ويعتبر ذلك تراجعاً عن أدائها في فترات سابقة. وعلى الرغم من التنوع في مصادر النمو إلا أنه مازال نمو غير مستدام، حيث أن القطاعات المحركة له لازالت قطاعات هشة عرضة للصدمات الخارجية وغير مولدة لفرص عمل مستدامة . ويبرهن على ذلك أنه بالرغم من ارتفاع معدل النمو إلى ٥.٦% عام ٢٠١٨/٢٠١٩ إلا أن معدل البطالة وصل نحو 8.6 % ويتجاوز 20 % بين الشباب، وارتفعت نسبة الفقراء من السكان إلى 32.5 % وفقاً لبيانات آخر مسح للدخل والإنفاق والاستهلاك لعام ٢٠١٨/٢٠١٩.

XVI. Regression

سوف نتناول في هذا الجزء نقوم بوضع نموذج قياسي مقترح لقياس أثر الديون الخارجية على أداء الاقتصاد القومي والذي يعبر عنه بنصيب الفرد من النمو الاقتصادي لذا سنقوم بوضع دالة رياضية يتم تحديدها من خلال الأدبيات الاقتصادية والدراسات التطبيقية. ولقياس العلاقة بين معدل النمو الاقتصادي وحجم الديون الخارجية من خلال طريقة المربعات الصغرى، سوف يتم استخدام مجموعة أخرى من المتغيرات الاقتصادية في تقدير النموذج وهي على النحو التالي.

$$GDPPC = \beta_0 + \beta_1 RSGDP + \beta_2 Rdeb + \beta_3 CACu + \beta_4 Expen + \beta_5 Defic + \varepsilon$$

حيث أن:

GDPPc: المتغير التابع، ويشير إلى نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي.

وكلاً من $\beta_0, \beta_1, \beta_2, \beta_3, \beta_4, \beta_5$ هي معاملات النموذج.

RSGDP: متغير مستقل يمثل إجمالي الادخار كنسبة من إجمالي الناتج المحلي

Rdeb: متغير مستقل يمثل مؤشر قياس الديون الخارجية ويقاس بنسبته لـ GDP

CACu: مؤشر حجم الاستثمارات المحلية ويقاس ويقاس بنسبته لـ GDP

Expen: نسبة الأنفاق الاستهلاكي من الناتج المحلي الإجمالي

Defic: متغير مستقل يرمز إلى نسبة عجز الميزان التجاري للناتج المحلي الإجمالي

ε : يمثل متغير الخطأ العشوائي.

XVII. النتائج الإحصائية:

تم تقدير النموذج واختبار سكون البواقي المقدر من خلال اختبار جذر الوحدة إلى استقرار البيانات وان المتغيرات متكاملة من الدرجة الأولى من خلال نموذج التكامل المتناظر Co-integration باستخدام طريقة المربعات الصغرى العادية (OLS)

• يشير جدول رقم (١) إلى عدد العينة المستخدمة والانحراف المعياري لكل متغير والمتوسط،

جدول رقم (٢) يشير إلى ارتباط المتغيرات.

- تشير نتائج اختبار t إلى معنوية معاملات النموذج المقدرة وبعض المتغيرات المستقلة وهي متغير الديون الخارجية ومتغير الأنفاق ومتغير التكوين الرأسمالي عند مستوى معنوية اقل من ٥٪ وان متغير العجز التجاري والادخار عند مستوى معنوية أكبر من ٥٪.
- تشير نتائج اختبار f إلى أن قيمة القيمة المحسوبة اكبر من القيمة الجدولية مما يدعو الي رفض الفرض العدم بان معاملات النموذج مجتمعة تساوي صفر وقبول الفرض البديل بأن معاملات النموذج ككل معنوية إحصائياً عند مستوى معنوية اقل من ٥٪.
- أن قيمة R Square هي 95.9% وهو ما يعني أن المتغيرات المستقلة تفسر حوالي ٩٦٪ من التغير في المتغير التابع وان البواقي تمثل حوالي ٤٪ يفسرها الخطاء العشوائي، ويشير نسبة Adjusted R Square إلى نسبة ٩٤٪، وهذه النسبة تشير إلى القدرة التفسيرية لكل المتغيرات على تفسير المتغير التابع بعد اخذ درجات الحرية في الاعتبار، وهي تعد من المؤشرات الرئيسية الدالة علي جودة النموذج.
- وتشير نتائج اختبار Durbin-Watson إلى قيمة 1.346 وهي تشير إلى أن النموذج لا يعاني من مشكلة ارتباط ذاتي بين الأخطاء العشوائية.

جدول رقم (١) Variables Entered/Removed^b

Model	Variables Entered	Variables Removed	Method
1	RSGDP, Rdeb, CACu, Expen, Defic ^a		. Enter

a. All requested variables entered.

b. Dependent Variable: RGDPpc

جدول رقم (٢) Model Summary^b

Model	R	R Square	Adjusted R Square	Std. Error of the Estimate	Change Statistics					Durbin-Watson
					R Square Change	F Change	df1	df2	Sig. F Change	
1	.979 ^a	.959	.949	1.02446	.959	94.331	5	20	.000	1.346

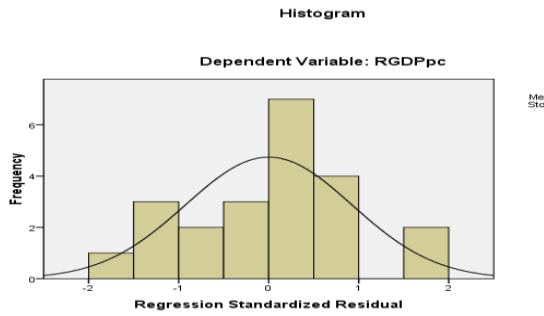
a. Predictors: (Constant), RSGDP, Rdeb, CACu, Expen, Defic

b. Dependent Variable: RGDPpc

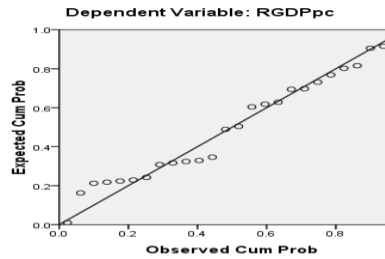
جدول رقم (٣) Coefficients^a

Model		Unstandardized Coefficients		Standardized Coefficients	T	Sig.
		B	Std. Error	Beta		
1	(Constant)	3.896	5.098		.764	.454
	CACu	107.947	8.841	.649	12.210	.000
	Defic	-1.197	2.023	-.040	-.592	.561
	Rdeb	-93.694	5.556	-.0581	-9.805	.000
	Expen	.114	.040	.147	2.862	.010
	RSGDP	3.668	2.448	.081	1.498	.150

a. Dependent Variable: RGDP



Normal P-P Plot of Regression Standardized Residuals



pc

تشير الرسوم السابقة إلى أن العلاقة بين المتغيرات تحقق شرط التوزيع الطبيعي وهذا يعني أن النموذج المستخدم مناسب ويحقق شرط الملائمة

XVIII. النتائج الاقتصادية:

تشير قيم معاملات النموذج وإشارتها إلى أن هناك بعض المتغيرات قد أخذت الاتجاه المتوقع لها وفقاً للنظرية الاقتصادية بينما أخذ البعض الآخر اتجاه معاكس للنظرية، حيث كانت على النحو التالي:

- حيث كانت علاقة العجز في الميزان التجاري بالنمو في نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي علاقة عكسه وهي وتتفق مع النظرية الاقتصادية حيث بلغت قيمة β تساوي -0.040 مما يعني

أن زيادة العجز بوحدة واحدة تؤدي إلى خفض نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي بحوالي ٠.٠٤

• أما كلاً من الادخار والاستثمار والأنفاق فالعلاقة إيجابية وفقاً للنظرية الاقتصادية مما يعني أن التغير بوحدة واحدة في الادخار يؤدي إلى زيادة الناتج المحلي الإجمالي بنسبة ٠.٠٨١، كما كانت نسبة التغير في التكوين الرأسمالي بوحدة واحدة يؤثر بنسبة ٠.٦٤٩، أما علاقة الأنفاق الاستهلاكي بنمو نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي فهي قد أخذت شكلين، حيث أن علاقة الأنفاق بنمو نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي بشكل مباشر عند قياس Correlations كانت علاقة عكسية مما يشير إلى أن زيادة الأنفاق الاستهلاكي تضر بنصيب الفرد من الناتج المحلي، ولكن علي مستوى تقدير قيمة النموذج ككل فإن الأنفاق الاستهلاكي احد مكونات الناتج المحلي الإجمالي التي تساهم في زيادة الناتج المحلي الإجمالي، والتغير بوحدة واحدة في الأنفاق يساهم في زيادة الناتج بقيمة ٠.١٤٧.

• أما علاقة الديون الخارجية بنمو نصيب الفرد في الناتج المحلي الإجمالي فهي علاقة عكسية، حيث كانت نسبة التغير في الديون الخارجية بوحدة واحدة يؤثر بنسبة ٠.٠٥٨- وهو ما يتفق مع الأدبيات الاقتصادية التي ترى أن الديون الخارجية تكبل النمو الاقتصادي، وتساهم في خفض نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي، وذلك علي الرغم من أن الحالة المصرية تعد من حالات القلائل التي استطاعت أن تعد التوازن أكثر من مرة على مدار الخمسون عاماً الماضية من خلال مجموعة من السياسات الخارجية و الداخلية والتي سبق ذكرها، وكان من أهمها علي الإطلاق الإعفاء من جزء كبير من الديون الخارجية بفضل السياسات الخارجية خلال فترة التسعينيات، والحصول علي كثير من المساعدات الخارجية سواء الغربية أو العربية والتي ساهمت في كثير من الأحيان في دعم الاقتصاد المصري. بالإضافة إلى سياسات الإصلاح الاقتصادي التي اتبعتها الدولة في فترات كثير. حيث قامت الدولة خلال فترات الدراسة بتغيير النظام الاقتصادي أكثر من مرة، كما قامت بتنفيذ مجموعة من الإجراءات التي ساهمت في تعزيز اتجاه السياسات الانكماشية، وكان من أهم هذه الإجراءات ما اتخذته الدولة من إجراءات التحرر الاقتصادي ورفع الدعم الحكومي وزيادة أسعار الطاقة وتنفيذ أنواع كثير من الضرائب مثل ضريبة القيمة المضافة. كل ذلك ساهم في ضبط معدلات النمو الاقتصادي في فترات كثيرة.

ومن هنا توصلنا إلى أن هناك مجموعة من العناصر التي ساهمت في تقادم الديون الخارجية وظهور

كثير من المشاكل الاقتصادية خلال الخمسون عاماً الماضية وهي كما يلي: -

١- أن أهم المشاكل على الإطلاق هي غياب الرؤية التنموية الشاملة والتي تبدأ من إعادة بناء القدرات الإنتاجية الحقيقية، والحرص على التوازن الاجتماعي العادل الذي يؤدي إلى زيادة الإنتاجية للمشتغلين، مع تحفيز المستثمرين.

- ٢- انخفاض نسبة ما تم إنفاقه على القطاعات الأعلى إنتاجية (الصناعة التحويلية والزراعة الغذائية والتنمية التكنولوجية)، بالمقارنة مع استثمارات البنية الأساسية والمدن الجديدة.
- ٣- من المشاكل أيضاً التي ساهمت في زيادة المديونية بشكل عام هي سوء إدارة الدين من جانب الحكومة والاستخدام غير الرشيد للأموال التي تتلقاها الدولة.
- ٤- استخدم الديون الخارجية كأرصدة نقدية يتم ضخها في الاقتصاد لتمويل استيراد السلع الاستهلاكية، وتمويل عجز الموازنة مما أدى إلى نقص الاحتياطي النقدي وتدهور أسعار الصرف.
- ٥- زيادة أعباء خدمة الديون الداخلية والخارجية أدت إلى مزيد عجز الموازنة العام للدولة، حيث أصبح نمط توزيع الإنفاق العام في الموازنة العامة للدولة يظهر نوع من القلق، فقد استنفدت خدمة الدين العام في العام المالي 2019/2018 تقدر حوالي 64% من إجمالي النفقات العامة (38% للفوائد و16% للأقساط المسددة) وتبقي 34% للأجور والنفقات الجارية والنفقات الاستثمارية مجتمعة.
- ٦- الموجات التضخمية التي تتعرض لها الدولة وتؤثر سلباً على ميزان المدفوعات، وتضعف القدرة التنافسية للصادرات في الأسواق الدولي.
- ٧- تمويل مشروعات لا تدر عائد يغطي تكاليف الأنفاق عليها، وبالتالي تصبح تلك القروض عبئاً إضافياً على الاقتصاد المصري.
- ٨- البنك المركزي يقترح من دائنين مختلفين بشروط ومواعيد مختلفة دون تنسيق مع الحكومة، ودون وضع خطة تنموية شاملة، بالإضافة إلى الاعتماد المتزايد على القروض المتوسط والقصيرة الأجل، وفي المقابل ارتفع دين البنك المركز.

XIX. التوصيات

- الاهتمام بالسياسة الخارجية علاقات الدولية المصرية لما لها من تأثير قوي في المساهمة في جدول بعض الديون الثنائية وديون الهيئات الدولية.
- العمل على زيادة القدرة التنافسية للصادرات المصرية في الأسواق الدولي من خلال مراقبة جودة المنتجات المصرية.
- الاهتمام ببناء القدرات الإنتاجية الحقيقية، (الصناعية والزراعية، والخدمات التكنولوجية) من خلال تبني الدولة لاستراتيجية تنمية شاملة.
- الاهتمام بالاستثمار في الصناعات التحويلية في مجال الزراعة الغذائية لما لها من أهمية اقتصادية، وميزة نسبية.
- الحرص على التوازن الاجتماعي، من خلال تخفيض معدلات البطالة بين الشباب.
- تعديل نمط توزيع الإنفاق العام داخل الموازنة العامة للدولة، من خلال تمويل مشروعات تدر عائد يغطي تكاليف الأنفاق عليها.

.XX. المراجع العربية:

- ١- دكتورة فادية عبد السلام وآخرون "منافع وأعباء التمويل الخارجي في مصر"، سلسلة قضايا التخطيط والتنمية ٢٠١٩ القاهرة: معهد التخطيط القومي، العدد ٣٠٦
٢. دكتور محمد عبد الشفيق "أزمة الديون العالمية وبعض تأثيراتها على التنمية الاقتصادية" سلسلة قضايا التخطيط والتنمية، نوفمبر ٢٠٢٠، معهد التخطيط القومي، عدد خاص بجائحة كورونا.
٣. عبد الهادي سامر علي " الأثار الاقتصادية للديونية الخارجية "، المؤتمر العلمي الدولي التاسع، " الوضع الاقتصادي العربي وقيادات المستقبل ، ٢٠١١، فلسطين
٤. منال جابر مرسي محمد "أثر الدين الخارجي على النمو الاقتصادي في مصر دراسة قياسية The impact of external debt on economic growth in Egypt A Standard Study "مجلة السياسة والاقتصاد" كلية الاقتصاد -جامعة بني سويف، المجلد ٩، العدد (٨) أكتوبر ٢٠٢٠ https://jocu.journals.ekb.eg/article_132904.html
٥. سمير مصطفى أبو مدللة " أثر الديون الخارجية على النمو الاقتصادي حالة بعض الدول العربية المقترضة(٢٠٠٠-٢٠١٣)" 2016. <https://academia-arabia.com/ar/reader/2/99918>
- عبد العظيم سليمان المهل "أثر الديون الخارجية على النمو الاقتصادي في السودان في الفترة من ٢٠١٧-١٩٨٠" ديسمبر ٢٠٢٠ <https://repository.sustech.edu/handle>
٦. البنك الدولي: <https://www.albankaldawli.org/ar/home>

.I. المراجع الأجنبية:

1. Hakimi A., Boussaada R. & Karmani M. (2019). External Debt, Investment, and Economic Growth: A Seemingly Unrelated Regression Model for Low-Income Countries. *Journal of Economic Integration*, Vol. 34, No. 4, <https://www.jstor.org/stable/26820392>
2. Yu, Z. and Wang, Y. (2007). Ministry of Foreign Affairs: China does not attach any political conditions to preferential loans to Africa <https://www.chi-nanews.com/cj/hgjj/news/2007/05-22/941011.shtml>.
3. Kim E., Ha Y. & Kim S. (2017). Public debt, corruption and sustainable economic growth. *Sustainability*, 9(3), 1-30 <https://www.mdpi.com/2071-1050/9/3/433>
4. The Role of Domestic Debt Markets in Economic Growth: An Empirical Investigation for Low-income Countries and Emerging Markets. IMF WP 07/127 "Central Bank Review 85(5) 1106-17. <https://www.imf.org/en/Publications/WP/Issues/2016/12/31/>

5. Dieter Bender & Wilhelm Lowenstein, (2005) "Two-Gap Models: Post-Keynesian Death and Neoclassical Rebirth" IEE Working Papers (Bochum: Institute of Development Research and Development Policy, No. 180.
6. M. Chitiga, & Others "Real Effects of Public Debt on National Development" 2015. <https://www.gtap.agecon.purdue.edu/resources/>
7. Onyekwena, C. & Ekeruche, M. A. (2019). Is a debt crisis looming in Africa? Africa in focus. <https://www.brookings.edu/blog/africa-in-focus/2019/04/10/is-a->
8. Engle, R.F. and Granger, C.W.J. (1987) "Co-integration and Error Correction: Representation, Estimation and Testing", Econometrical, 251-76.
9. Erdal. Karagol (2002) "The Causality Analysis of External Debt Service and GNP: The case of Turkey <https://core.ac.uk/download/pdf/6462848.pdf>
10. Audu, I. (2004). The impact of external debt on economic growth and public investment: the case of Nigeria. United Nations. Economic Commission for Africa. African Institute for Economic Development and Planning (IDEP), Dakar. <https://hdl.handle.net/10855/42306>
11. Iyoha and Milton (1999) "External debt and economic growth in sub-Saharan African countries: An econometric study" AERC Research Paper 90 African Economic Research consortium, Nairobi.
12. Hameed A., Hammad A. & Muhammed A. C. (2008). External Debt and its Impact on Economic and Business Growth in Pakistan. International Research journal of Economics and Finance, <https://emuni.si/wp-content/uploads>
13. Agbemavor, K. F. (2015). The Effect of External Debt on Economic Growth in Sub-Saharan Africa. University of Ghana, Economic, Ghana.
14. <https://ideas.repec.org/a/tei/journll>